جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين

إعداد

طلال سليمان علي غنيمات

إشراف

الدكتور محـمود أحمد الرجبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الإعـــــلام

قسم الصحافة والإعلام

كلية الإعلام

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2026

جـــامـعـة الـــشرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

The Effectiveness of Jordanian Media Legislation in Limiting the Spread of Rumors from the Perspective of Jordanian Journalists

Prepared by

Talal Sulaiman Ali Ghunemat

Supervised by

Dr. Mahmoud Ahmad Alrajabi

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements For the Master's Degree in Media

Department of Journalism and Media

Faculty of Media

Middle East University

January, 2026

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها بـ: **فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين.**

للباحث: طلال سليمان علي غنيمات.

وأجيزت بتاريخ: 2026/01/19.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. محمود احمد الرجبي	مشرفًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. رامز محمد ابو حصيرة	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. سارة يعقوب ناصر الدين	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ.د. ايمن محمد عبدالقادر الشيخ	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة الزرقاء الخاصة	.....

تفويض

أنا **طلال سليمان علي غنيمات**، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: طلال سليمان علي غنيمات.

التاريخ: 2026/01/19.

التوقيع: 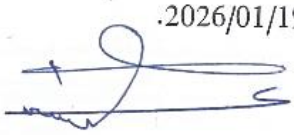

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره أن وفقني لإتمام هذا البحث العلمي، فله الفضل أولاً وآخراً، وبه تستقيم الخطى وتتحقق الغايات. والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إن إنجاز هذا العمل لم يكن ليتحقق لولا توفيق الله وعونه، ثم بفضل ما تلقيته من عون وتوجيه من أهل الفضل والعلم الذين أغدقوا بعطائهم العلمي والفكري، وقدموا لي النصح والإرشاد في مختلف مراحله.

وإذ أقف اليوم على عتبة إتمام هذا البحث، فإنني أتوجه بخالص الامتنان والشكر لكل من كان له أثر في مسيرتي العلمية، سواء بكلمة مشجعة، أو توجيه سديد، أو دعم معنوي كان له بالغ الأثر في نفسي.

كما أرفع عظيم التقدير لأساتذتي الكرام وأخص مشرفي **الدكتور محمود الرجبي** الذين تعلمت منهم أصول العلم، ونهلت من معارفهم، فكانوا لي مثالاً في البذل والعطاء. وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يبارك في جهودهم، ويجعلها في موازين حسناتهم.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والاحترام إلى **السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة**، لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث، سائلاً الله أن ينفع بعلمهم، ويكلل جهودهم بمزيد من التوفيق والسداد.

ومن باب وفاء أهل الفضل بفضلهم، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى **جامعة الشرق الأوسط**؛ هذا الصرح الأكاديمي العظيم، ومنارة العلم والمعرفة التي وفرت لنا البيئة العلمية الخصبة، والمناخ الأكاديمي المحفز للإبداع والتميز.

الباحث

طلال غنيمات

الإهداء

إلى الأنفس الطاهرة التي غادرتنا، وإلى القلوب المحبة التي تساندنا..

إلى روح أمي الغالية، وروح أخي "خلدون" رحمهما الله :إلى من غابوا عن العيون وما غابوا عن الوجدان.. إلى عبق الذكريات ودعوات الماضي التي لا تزال تظلل حياتي. أهديكم هذا الثمر العلمي، سائلًا المولى عز وجل أن يكون نوراً لمرقدكم، وأن يجمعني بكم في جنات النعيم.

إلى والدي العزيز (أطال الله في عمره) :يا من بذلت الغالي والنفيس لأصل إلى ما أنا عليه اليوم. إليك يا قدوتي وسندي، أهدي ثمرة جهدي تقديراً لجميل فضلك وعظيم عطائك.

إلى رفيقة الدرب وزوجتي الوفية :يا من كنتِ الصدر الحنون والملاذ الآمن في أصعب لحظات الدراسة، ومنحتِني الهدوء والدعم لأتمّ هذا العمل. شكراً لأنكِ كنتِ خير شريك في رحلة الكفاح.

إلى أبنائي (قرة عيني) :أهديكم هذا النجاح ليكون منارة لكم في دروب العلم، ولتوقنوا أن لا مستحيل مع الإصرار.

إلى إخوتي وأخواتي :يا من تقاسمت معهم عبق الطفولة وطموح الشباب، شكراً لوقوفكم بجانبي ودعمكم الصادق.

إلى كل من ساهم معي في هذا العطاء :إلى كل من أرشدني بحرفه، وساندني بدعائه، وآمن بقدراتي.. إليكم جميعاً أهدي هذا الإنجاز.

الباحث

طلال غنيمات

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
قرار لجنة المناقشة .....ب
تفويض .....ج
شكر وتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
قائمة المحتويات.....و
قائمة الجداول .....ح
قائمة الأشكال.....ط
قائمة الملحقات..... ي
الملخص باللغة العربية .....ك
الملخص باللغة الإنجليزية .....ل

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها

أولاً: المقدمة 1
ثانياً: مشكلة الدراسة.....3
ثالثاً: أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة.....4
رابعاً: أهمية الدراسة 5
خامساً: مصطلحات الدراسة.....6
سادساً: حدود الدراسة.....8
سابعاً: محددات الدراسة.....8

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري 9
ثانياً: الدراسات السابقة.....9
ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة..... 54
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:..... 54

الفصل الثالِث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

اولاً: منهج الدراسة..... 56
ثانياً: مجتمع الدراسة 56
ثالثاً: عينة الدراسة..... 57
أداة الدراسة..... 59
رابعاً: التحقق من إجراءات الصدق لأداة الدراسة 60
خامساً: التحقق من الثبات لأداة الدراسة 62
سادساً: متغيرات الدراسة 63
سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة 64
ثامناً: إجراءات الدراسة 65

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول..... 66
النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني 68
النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث 71

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج 73
مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول 73
مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني..... 77
مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث..... 80
ثانياً: التوصيات..... 84
ثالثاً: المقترحات..... 86
قائمة المراجع 88
الملحقات..... 94

قائمة الجداول

رقم الفصل- رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والديموغرافية	57
2-3	توزيع فقرات الاستبانة على المجالات.	60
3-3	قيم معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية.	62
4-3	قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية لأداة الدراسة	63
5-3	المعيار الاحصائي لتفسير المتوسطات وتقديراتها	64
1-4	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة لاستجابة عينة الدراسة حول فقرات المجال الأول.	66
2-4	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة لاستجابة عينة الدراسة حول فقرات المجال الثاني.	69
3-4	قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة لاستجابة عينة الدراسة حول فقرات المجال الثالث.	71

قائمة الأشكال

رقم الفصل- رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-3	حجم عينة الدراسة في كل مستوى من مستويات المتغيرات الشخصية والديموغرافية.	69

قائمة الملحقات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الإستبانة	94
2	قائمة المحكمين	101

فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين

إعداد

طلال سليمان علي غنيمات

إشراف

الدكتورمحمود أحمد الرجبي

الملخص

هدفت هَذِهِ الدِّراسَة إلى الكشف عَن مُسْتَوَى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية—نصًا وتطبيقًا—في الحد من انتشار الشائعات في البيئة الرقمية، ومدى تأثر ذلك بوعي الإعلاميين بالتشريعات وبالثغرات القانونية وآليات التنفيذ، واستخدمت الدراسة المسح الاعلامي والمنهج المسحية، واعتمدت الدراسة على اداة الاستبيان والتي طبقت على (405) مفردة من الاعلاميين الاردنيين الموجودين في المؤسسات الإعلامية المختلفة لتقييم مدى التزامهم بالمعايير المهنية والأخلاقية عند التعامل مع المعلومات المتداولة. وخلصت الدراسة إلى أن مكافحة الشائعات تتطلب استراتيجية وطنية شاملة تقوم على تعزيز الشفافية الحكومية، وتفعيل منصات رقمية للتحقق من الحقائق، وتنمية مهارات التربية الإعلامية لدى الجمهور. كما أوصت بضرورة سنّ تشريعات توازن بين حرية التعبير وتنظيم المحتوى المضلِّل الذي يهدد الأمن الاجتماعي، مع التأكيد على دور نقابة الصحفيين في التنظيم الذاتي المهني.

الكلمات المفتاحية: الشائعات،التشريعات الإعلامية الأردنية،الوسائل الإعلامية،الإعلاميين الأردنيين ،الفعالية.

The Effectiveness of Jordanian Media Legislation in Limiting the Spread of Rumors from the Perspective of Jordanian Journalists

Prepared by
Talal Sulaiman Ali Ghunemat
Supervised by
Dr. Mahmoud Ahmad Alrajabi

Abstract

This study aimed to examine the level of effectiveness of Jordanian media legislation—both in terms of legal texts and practical implementation—in limiting the spread of rumors within the digital environment, and to assess the extent to which this effectiveness is influenced by media professionals' awareness of the legislation, existing legal loopholes, and enforcement mechanisms. The study employed a descriptive–analytical methodology and relied on a questionnaire as the primary data collection instrument. The questionnaire was administered to a sample of **405 Jordanian media professionals** working across various media institutions to evaluate their adherence to professional and ethical standards when dealing with circulated information. The findings indicated that combating rumors requires a comprehensive national strategy based on enhancing government transparency, activating digital fact-checking platforms, and developing public media literacy skills. The study also recommended the enactment of legislation that strikes a balance between freedom of expression and the regulation of misleading content that threatens social security, while emphasizing the role of the Jordan Press Association in professional self-regulation.

Keywords: Rumors,Jordanian Media Legislation,Media Means,Jordanian Media Professionals, Effectiveness.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

أولاً: المقدمة

شهد العالم في العصر الراهن تحولات جذرية متسارعة في ميدان الإعلام والاتصال دفعت إلى إعادة النظر في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها وسائل الإعلام التقليدية والحديثة على حد سواء خاصة في ظل الانفتاح الواسع الذي أتاحته التكنولوجيا الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم الإعلام وتأثيره على الرأي العام والمجتمع إذ لم يعد الإعلام محصورًا في أطره المؤسسية الرسمية بل أصبح فضاءً مفتوحًا تساهم فيه قطاعات واسعة من الأفراد مما ساعد على تنامي ظاهرة تدفق المعلومات وتداولها بشكل غير مسبوق وهذا التدفق وإن كان قد أفرز الكثير من الإيجابيات المرتبطة بحرية التعبير وسهولة الوصول إلى المعلومة إلا أنه رافقه كذلك عدد من التحديات الخطيرة من أبرزها تنامي ظاهرة الشائعات والمعلومات المضللة التي أصبحت تشكل تهديدًا حقيقيًا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدول (المزاهرة،2022).

وأضحت الشائعة في العصر الرقمي سلاحًا قويا يستخدم في كثير من الأحيان لأغراض سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية وتمتاز بسرعة الانتشار وقوة التأثير خاصة في البيئات التي تفتقر إلى الوعي الإعلامي أو إلى قنوات رسمية موثوقة وسريعة في توضيح الحقائق وردع الأكاذيب وهو ما دفع العديد من الدول مثل الأردن ومصر ودول الخليج إلى التفكير جديا في تطوير منظوماتها التشريعية المنظمة للعمل الإعلامي بغية الحد من هذه الظاهرة وتحقيق التوازن الدقيق بين حرية التعبير من جهة والحفاظ على السلم المجتمعي والمصلحة العامة من جهة أخرى (المزاهرة،2022) .

وفي هذا السياق يأتي الاهتمام بالتشريعات الإعلامية الأردنية التي تمثل الإطار القانوني الناظم للعمل الصحفي والإعلامي في البلاد وتشمل مجموعة من القوانين والتشريعات مثل قانون المطبوعات والنشر وقانون الإعلام المرئي والمسموع وقانون الجرائم الإلكترونية وغيرها من التشريعات ذات العلاقة التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المؤسسات الإعلامية والجمهور وتحديد ضوابط النشر ومساءلة الجهات التي تخرق المعايير المهنية أو تنشر الأكاذيب والشائعات عن عمد أو جهل.

ورغم أهمية هذه التشريعات إلا أن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه يتمثل في مدى فاعليتها الحقيقية في الحد من انتشار الشائعات في البيئة الإعلامية الأردنية خصوصًا في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها الإعلام الرقمي وتعدد المنصات وصعوبة الرقابة عليها كما تبرز الحاجة إلى استقصاء آراء الإعلاميين الأردنيين أنفسهم حول هذه التشريعات فهم بحكم موقعهم في الميدان الأقدر على تقييم الأداء الإعلامي وملاحظة التحديات العملية التي تواجه تطبيق القوانين على أرض الواقع سواء من حيث الثغرات القانونية أو من حيث آليات التنفيذ أو حتى في مستوى الوعي القانوني لدى الإعلاميين أنفسهم (الحربي، 2015).

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى استقصاء وجهات نظر الإعلاميين الأردنيين حول مدى نجاعة التشريعات الإعلامية المعمول بها في المملكة في مواجهة ظاهرة الشائعات التي تتزايد بوتيرة مقلقة وتحمل معها جملة من التهديدات المجتمعية والسياسية إذ تتناول هذه الدراسة واقع هذه التشريعات وتحلل عناصر القوة والضعف فيها وتسلط الضوء على أبرز التحديات التي تواجهها في التطبيق كما تحاول رصد الانطباعات المهنية لدى الإعلاميين حول علاقتها بحرية التعبير وجودة المعلومة ومدى قدرتها على ردع الممارسات الإعلامية السلبية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

في ظل التقدم الهائل في تقنيات الاتصال والمعلومات والانتشار السريع لوسائل الإعلام الرقمي والتواصل الاجتماعي، أصبحت الشائعات واحدة من أكثر الظواهر الإعلامية خطورة وتعقيدًا، الأمر الذي أوجد حالة من التشويش المعلوماتي في المجتمع وأدى إلى اهتزاز الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، بل وتنامت الآثار السلبية لهذه الظاهرة لتشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى تحديات متزايدة على صناع القرار والجهات التنظيمية والتشريعية في مختلف الدول، ومنها الأردن.

وفي هذا السياق، يُفترض أن تؤدي التشريعات الإعلامية دورًا رئيسًا في مواجهة هذه الظاهرة من خلال وضع أطر قانونية واضحة تضبط ممارسات النشر وتُحمِّل الجهات الإعلامية والأفراد مسؤولية ما يتم تداوله من معلومات على المنصات المختلفة. إلا أن الواقع الإعلامي الأردني يعكس مجموعة من التحديات التي تثير التساؤلات حول مدى فاعلية هذه التشريعات في الحد من انتشار الشائعات، ومدى قدرة منظومة القوانين القائمة على التكيّف مع التطورات السريعة في المجال الإعلامي، خصوصًا أن العديد من الشائعات باتت تنطلق من منصات يصعب إخضاعها للرقابة التقليدية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية غير المرخصة.

إن انعدام الوضوح في بعض المفاهيم مثل "الشائعة" أو "المعلومة الكاذبة" قد يخلق إشكالات في التطبيق القانوني، ويؤدي إلى تفاوت في التقدير بين الجهات التنفيذية، وهو ما قد ينعكس سلبًا على مصداقية المؤسسات الإعلامية وعلى حماية الحق في حرية التعبير.

من ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل أهمية دور الإعلاميين أنفسهم في التصدي لظاهرة الشائعات، فهم في موقع الاحتكاك المباشر مع المعلومة والجمهور، وهم المسؤولون عن التحقق من المعلومات

قبل النشر، إلا أن هذا الدور لا يمكن أن يُمارس بفاعلية دون وجود وعي قانوني كافٍ لديهم، ودون بيئة تشريعية ومهنية تدعم استقلاليتهم وتحميهم في حال التزامهم بالقواعد المهنية والقانونية.

وَعَلَيْهِ تتمثل مُشْكِلَة هَذِهِ الدِّراسَة فِي الكشف عَن مدى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية —نصًا وتطبيقًا— في الحد من انتشار الشائعات في البيئة الرقمية، ومدى تأثر ذلك بوعي الإعلاميين بالتشريعات وبالثغرات القانونية وآليات التنفيذ.

ثالثاً: أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة

تسعى الدراسة التعرف إلى الأهداف التالية :

1. دور التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين.
2. التعرف إلى مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى التزامهم بها في ممارساتهم المهنية اليومية.
3. الوصول إلى أبرز الثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات، سواء من حيث النصوص القانونية أو آليات التنفيذ.

كما سعى الباحث في هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين؟
2. ما مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى التزامهم بها في ممارساتهم المهنية اليومية؟

3. ما أبرز التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات، سواء من حيث النصوص القانونية أو آليات التنفيذ؟

كما سعى الباحث في هذه الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية وبين الحد من انتشار الشائعات في البيئة الإعلامية، من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين.
2. يوجد تفاوت في وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الإعلامية وفقًا لمتغيرات الديموغرافية (سنوات الخبرة، ونوع الوسيلة الإعلامية، والمؤهل الأكاديمي).
3. توحيد العلاقة بين الثغرات القانونية وضعف آليات التطبيق في الحد من فاعلية التشريعات الإعلامية الأردنية في التصدي لظاهرة الشائعات.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

أهمية نظرية: من المتوقع أن تسهم هَذِهِ الدراسة في تطوير فهم نظري للعلاقة بين التنظيم الإعلامي وسلوكيات إنتاج/تداول المعلومات داخل غرف الأخبار، من خلال رصد كيف تحليل إدراك الإعلاميون النصوص القانونية المرتبطة بالشائعات وكيف ينعكس ذلك على قرارات التحقق والنشر.

أهمية تطبيقية: تُسهم نتائج الدِّراسَة بوصفها قائمة على إدراك الإعلاميين وتجاربهم في إضاءة جوانب الغموض أو صعوبات التطبيق التي يمكن أن تفيد الجهات التشريعية والتنظيمية عند مراجعة الأطر القائمة لدعم الجهود والتحقق من الشائعات والحد من انتشارها.

خامساً: مصطلحات الدراسة

تحتوي الدراسة على العديد من المفاهيم والمصطلحات التي يوصلها الباحث بصورة رئيسة، وهي:

الشائعات: هو عبارة عن " ترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع، أو تعمل للمبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح وذلك بهدف التأثير النفسي" (حجاب، 2003،ص65).

تُعرّف الشائعات في هذه الدراسة بأنها الأخبار التي يتم نشرها في الوسائل الإعلامية المختلفة دون التحقق من صحتها، والتي تتسم بالغموض والأهمية، ويُضاف إليها معلومات كاذبة أو يتم تشويهها أو المبالغة والتهويل في عرضها بهدف التأثير على الجماهير وجذب انتباههم.

التشريعات الإعلامية: هي عبارة عن "مجموعة القواعد القانونية الناظمة للعملية الإعلامية ووسائلها ونشاطاتها كافة من صحافة ومطبوعات دورية وإذاعة وتلفاز وسينما وأفلام وثائقية ووكالات أنباء ... إلخ، حيث تبين هذه القواعد ضوابط النشاط الإعلامي حقوق الإعلاميين وواجباتهم والمسؤولية الناجمة عن خرق هذه الضوابط" (المشاقبة، 2021،ص10).

ويُقصد بالتشريعات الإعلامية في هذه الدراسة القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في الأردن وهي قانون مطبوعات والبنشر وقانون نقابة الصحفيين وقانون الجرائم الالكترونية وقانون هيئة الإعلام، والتي تهدف إلى تنظيم العمل الإعلامي وضبط الممارسة الصحفية، بما يضمن الحد من نشر الأخبار الكاذبة أو المشوهة (الشائعات)، وذلك عبر وضع الضوابط المهنية والقانونية التي تحكم أداء الإعلاميين وتُلزم الوسائل الإعلامية بالدقة والمصداقية في نشر المعلومات.

الوسائل الإعلامية: وهي عبارة عن "جميع الوسائل والأدوات التي تنقل إلى الجماهير المتلقية ما يجري من حولها عن طريق السمع والبصر، وأن وسائل الإعلام " تتجسد في الراديو والتلفزيون الصحف والمجلات الكتب السينما والإعلان وهي من أهم المؤسسات المرجعية التي تؤثر في شخصية وقيم وأفكار وممارسات الشباب على الأمد البعيد" (حلس، ومهدي، 2010،ص6).

ويقصد بوسائل الإعلام في هذه الدراسة بأنها جميع القنوات والأدوات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة، التقليدية منها مثل الصحف والتلفزيون والإذاعة، والحديثة كالإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي التابعة لوسائل الإعلام، التي تُستخدم لنقل المعلومات ونشر الأخبار والتأثير في الرأي العام.

الإعلاميون الأردنيون: الاعلامي الأردني كل من يعمل في إعداد، أو إنتاج، أو كتابة أو إخراج المواد الإعلامية في مختلف أشكالها، سواء في الصحافة المطبوعة، أو الرقمية، أو وكالات الأنباء ،أو وسائل الإعلام المرئية والمسموعة (الرواشدة، الخدام والمراشدة، 2014).

يقصد بالإعلامي الأردني أي إعلامي يَعْمَل فِي مؤسسة إعلامية مرئية، أوْ مقروءة، أوْ مسموعة، أو رقمية، فِي القطاع العام أوْ الخاص ممن يشاركون فعليًا فِي إنتاج، تحرير، أو نشر المحتوى الإخباري (المواقع الاخبارية الالكترونية،الصحف الورقية،وكالة الانباء الاردنية بترا،محطات التلفزة الاخبارية و الإذاعات).

الفعالية: التأثير الفعال والتأثير القوي على نفس المتلقي كما وتعتبر الفاعلية عبارة عن تحقيق النتيجة المعهودة تحقيقاً كاملاً إلى أعلى حد ممكن، وبأقل وقت وجهد ممكن (مقيه وجماع، 2022).

يُقصد بالفعالية في هذه الدراسة بأنها قدرة التشريعات الإعلامية الأردنية على تحقيق الغاية المرجوة في ضبط الممارسات الإعلامية، والحد من انتشار الشائعات، وضمان التزام الإعلاميين بالدقة والمصداقية في نشر المعلومات.

سادساً: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة الميدانية خلال الفترة الواقعة بَيْنَ شهري 10–2025/12 ، وذلك لاستقصاء فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في مواجهة انتشار الشائعات.

الحدود البشرية: شملت الدراسة إعلاميين أردنيين عاملين في مؤسسات إعلامية مرئية ومسموعة ومقروءة ورقمية في القطاعين العام والخاص مثل تلفزيون الأردني وقناة المملكة وصحيفة الغد والرأي والدستور وماقع اخبارية واذاعة حياة ف م ، ممن يشاركون فعليًا في إنتاج، تحرير، أوْ نشر المحتوى الإخباري.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مدينة عمان – عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تتركز معظم المؤسسات الإعلامية والكوادر المهنية.

سابعاً: محددات الدراسة

تتحدد قابلية تعميم نتائج هذه الدراسة بعدد من المحددات المنهجية، أبرزها:

محدد مكاني :اقتصار الدراسة على عمّان قد يحد من تعميم النتائج على محافظات أخرى تختلف في طبيعة المؤسسات الإعلامية ومستوى الرقمنة والسياقات المهنية.

محدد زمني :تعكس النتائج إدراكات المشاركين خلال الفترة (10–2025/12)، وقد تتغير هذه الإدراكات بتغير التشريعات أو سياسات التنفيذ أو طبيعة الأحداث العامة.

محدد تصميم الدراسة: بالرغم من كون الدراسة تحليلية، فإن طبيعتها المقطعية تفرض قيوداً على تفسير النتائج كعلاقات سببية مباشرة. لذا، يتم التعامل مع المخرجات في سياق الارتباطات والفروق الإحصائية، عوضاً عن تقديمها كدليلٍ حتمي على السببية.

الفصل الثاني
الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

يتناول هذا الفصل النظرية المستخدم للدراسة والإطار النظري للدراسة من خلال ثلاثة مباحث رئيسة. يركز المبحث الأول على الإطار المفاهيمي لظاهرة الشائعات، حيث يتضمن الفرع الأول تعريف الشائعات، وأنواعها، وخصائصها، بينما يعرض الفرع الثاني أسباب انتشار الشائعات وتأثيرها على المجتمع. أما المبحث الثاني، فيتناول الإعلام في العصر الرقمي وعلاقته بانتشار الشائعات، ويشتمل الفرع الأول على وسائل الإعلام ودورها في تداول المعلومات، فيما يستعرض الفرع الثاني تأثير الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي في تفشي الشائعات، مع التركيز على الخصائص التي تجعل هذه الوسائل بيئة مناسبة لانتشار المعلومات المضللة بسرعة. وأخيرًا، يتناول المبحث الثالث التشريعات الإعلامية الأردنية ذات الصلة بمكافحة الشائعات، حيث يركز الفرع الأول على تحليل قانون المطبوعات والنشر وقانون الإعلام المرئي والمسموع ومدى فعاليتها في الحد من الشائعات، بينما يسلط الفرع الثاني الضوء على قانون الجرائم الإلكترونية وتطبيقاته على الشائعات، مع توضيح آليات التطبيق والتحديات التي تواجه الإعلاميين في الالتزام بالقوانين، والدراسات السابقة والتعليق عليها.

النظرية المستخدمة في الدراسة

وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات الَّتِي تناولت الشائعات أو التشريعات الإعلامية في السياق الأردني، فإن الأدبيات تفتقر إلى دراسات تُقيِّم فاعلية هذه التشريعات في الحد من الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين أنفسهم (المزاهره، 2022).

وبناء على ذلك استندت الدراسة الحالية في إطارها النظري على :

نظرية المسؤولية الاجتماعية.

تُعد نظرية المسؤولية الاجتماعية من أبرز النظريات التي سعت إلى تحقيق التوازن بين مبدأ الحرية الإعلامية ومتطلبات المسؤولية المجتمعية، فهي لا تنظر إلى حرية الصحافة بوصفها مطلقة، بل تحدد نطاقًا لها ينسجم مع الضغوط الحكومية والقانونية، ويهدف إلى خدمة المصلحة العامة في إطار أخلاقيات المهنة الإعلامية، ومن هنا جاءت أهمية التشريعات الإعلامية التي تعمل على تنظيم الأداء الصحفي بما يحقق حرية التعبير ويحمي في الوقت ذاته المجتمع من الآثار السلبية للممارسات الإعلامية غير المنضبطة، مثل نشر الشائعات (المزاهره، 2022).

وقد لخّص دينيس ماكويل المبادئ الجوهرية لهذه النظرية (عبد الحميد، 2000) ، كما يلي :

تتحمل وسائل الإعلام مسؤوليات جوهرية تجاه المجتمع، تفرض عليها الالتزام بمعايير مهنية صارمة ترتكز في جوهرها على الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن. ولا يقتصر هذا الالتزام على الجانب الأخلاقي فحسب، بل يتطلب تفعيل آليات التنظيم الذاتي داخل المؤسسات الإعلامية، والامتثال التام للتشريعات والقوانين الناظمة؛ لضمان عدم الانزلاق نحو نشر الشائعات أو التحريض على العنف والفوضى والجريمة، بما يحفظ السلم المجتمعي ويحقق النفع العام.

من جهة أخرى، تقع المسؤولية الأساسية لهذا الدور المجتمعي على عاتق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية ككيانات مهنية مستقلة، حيث لا يمكن تبرير التقصير أو التنصل من هذه الواجبات بذريعة توجهات الملاك أو ضغوط السوق الإعلانية. إن التمسك بهذه المبادئ هو الضمانة الوحيدة لتعزيز ثقة الجمهور بالمنظومة الإعلامية، مما يمنحها الشرعية اللازمة للتدخل والمساهمة الفاعلة في معالجة القضايا العامة عند الحاجة.

واعتمدت هذه الدراسة على نظرية المسؤولية الاجتماعية باعتبارها الإطار النظري الأكثر ارتباطًا بموضوع فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات، فالنظرية تؤكد أن حرية الإعلام يجب أن تُمارَس ضمن ضوابط مهنية، بحيث تُسهم في تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع من المخاطر التي قد تنتج عن تداول معلومات مضللة أو شائعات.

ومن هذا المنطلق، تساعد النظرية في تفسير الدور الذي تؤديه التشريعات الإعلامية الأردنية في إلزام المؤسسات الصحفية والاعلاميين باعتماد معايير مهنية صارمة، وضمان عدم انزلاقها نحو الممارسات التي تُضعف ثقة الجمهور بالإعلام. كما توضح النظرية أن وجود قوانين وتشريعات فاعلة لا يُعد قيدًا على حرية الصحافة، بل هو جزء من مسؤوليتها الاجتماعية الهادفة إلى حماية المجتمع من الفوضى الإعلامية والحد من انتشار الشائعات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيم لظاهرة الشائعات

مفهوم الشائعة وأنواعها وخصائصها

أولاً: مفهوم الشائعات من النشأة إلى العصر الرقمي.

- **مفهوم الشائعات ونشأتها**

تُعد الشائعات "ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، حيث تمثل مجالا مشتركا لتخصصات عدة مثل الدعاية والإعلام، والقانون، وعلم النفس والاجتماع، مما أدى إلى تعدد تعريفاتها. وبسبب تعدّد المقاربات النظرية واختلاف زوايا التحليل بين الباحثين، لم يظهر تعريف موحّد للشائعة، إذ ينطلق كل تخصص من منظور يركز على بُعد محدد من الظاهرة، سواء كان نفسيًا أو اجتماعيًا أو اتصاليًا" (المزاهره،2022 ، ص222).

وتمثل الاشاعة نمط أو محتوى اتصالي غير رسمي بين الجماعات البشرية عبر العصور، وتنبع أهميتها من شيوعها المستمر في كل زمان ومكان، فهي صيغة من صيغ تداول المعلومات تُسهم في نقل الأخبار وبناء السمعة أو تفويضها، وقد استخدمت أيضًا في تأجيج الفتن أو الحروب (كاب فيرير وناجيا، 2007).

وأشار حجاب إلى أن الشائعة هي "الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع، أو تعمل للمبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح وذلك بهدف التأثير النفسي" (حجاب، 2003,ص 4).

وعُرفت الشائعة بأنها كل خبر مقدم للتصديق يتناقل من شخص إلى آخر دون أن يكون له معايير أكيدة للصدق، فهي بث خبر من مصدر ما في ظروف معينة ولهدف يريده المصدر دون علم الآخرين، وهي الأحاديث والأقاويل والأخبار والقصص التي يتناقلها الناس دون إمكانية التحقق

من صحتها أو كذبها. فالإشاعات تنتقل وتنتشر كلما ازداد الغموض ونقصت المعلومات حول الأخبار التي تنشرها هذه الإشاعات (CRESCIMBENE, 2012).

- **الشائعة في البيئة الرقمية**

ومن ناحية أخرى تغيرت طبيعة الشائعات بشكل كبير مع ظهور شبكة الإنترنت والتطور الكبير في وسائل الاتصال الحديثة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، وشبكات الهاتف النقال، والقنوات الفضائية، إذ أصبحت هذه الشبكات وسائل ملائمة لانتشار الشائعات بسرعة كبيرة يصعب السيطرة عليها في حين كانت الشائعات في الماضي تنتشر ببطء وتأخذ وقتًا طويلًا لتصل إلى أعداد كبيرة من الناس (المزاهره،2022) .

وإضافة الى ذلك عرف الحربي الشائعة الالكترونية على أنها "الخبر أو الموضوع أو القضية التي يتم تداولها من خلال الانترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك الهاتف الجوال، وهذه الإشاعة تنتقي مادتها وأدواتها من مصادر متنوعة وتتكون عن الإشاعة التقليدية من حيث المحتوى والبناء حيث تتضمنها بالنص المكتوب والمنطوق والصورة المرفقة والصوت والرسوم المتحركة الفيديو كذلك" (الحربي، 2015).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الشائعة بلغة الباحث على أنها الأخبار أو المعلومات أو القصص أو التفسيرات والتأويلات التي يتم تداولها بين الأفراد أو عبر وسائل الاتصال المختلفة دون التحقق من صحتها، والتي تتسم بالغموض والأهمية، ويُضاف إليها معلومات كاذبة أو يتم تشويهها أو المبالغة والتهويل في عرضها بهدف التأثير على الجماهير وجذب انتباههم وسد الفراغ المعرفي وقد تُستخدم أحيانًا لإلحاق الضرر بسمعة أشخاص أو جماعات، أو لتأجيج التوتر الاجتماعي والسياسي، وتُعد الشائعات ظاهرة متعددة الأبعاد، حيث يمكن تحليلها من زوايا نفسية واجتماعية

واتصالية وقانونية، مما يجعل فهمها ومعالجتها يتطلب دراسة شاملة تربط بين المحتوى وطريقة التداول وسياق الانتشار.

ثانياً: أنواع الشائعات وخصائصها

أنواع الشائعات

تُعد الشائعات من الظواهر الاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات، إذ تنتشر الأخبار الكاذبة والمضللة بسرعة بين الأفراد، مما يسبب الفوضى والارتباك، وتتنوع دوافع الشائعات وأشكالها بحسب الهدف المرجو منها، سواء كان للإضرار بالآخرين أو التأثير على سمعتهم، أو لإثارة الخوف والقلق. لذلك، فإن دراسة أنواع الشائعات وخصائصها أمر ضروري لفهم طبيعتها وآليات انتشارها وتأثيرها على المجتمع.

تتعدد أنواع الشائعات وتتنوع أشكالها تبعًا لأهدافها والغاية من ترويجها، ومن أبرزها ما يلي (الخرابشة، 2021):

تتعدد أنماط الشائعات وفقاً لأهدافها والسياق الذي تظهر فيه؛ فبينما تعمل شائعات الرعب والتوتر وحرب الأعصاب على إثارة الهلع وفقدان الأمل سواء في الحروب أو السلم، تأتي شائعات الأمراض والأوبئة لتضخيم المخاطر وبث القلق، في حين تستهدف شائعات الإساءة للسمعة تشويه الرموز والمؤسسات نتيجة خصومات سياسية أو شخصية. ومن جانب آخر، تبرز الشائعة الحالمة كمتنفس لرغبات الناس في تحسن الأوضاع، بخلاف شائعات الشغب التي تحوّل الحوادث البسيطة إلى فوضى وعنف، أو شائعة جس النبض التي تُستخدم كأداة لقياس الرأي العام، وصولاً إلى شائعة السحابة الدخانية التي تهدف بوضوح إلى التضليل والخداع وإخفاء النوايا الحقيقية.

خصائص الشائعات

تتميز الشائعات بعدد من الخصائص التي تجعلها ذات أثر واسع في المجتمع، ومن أبرزها (السعايدة، 2019):

تميز الشائعة بطبيعة تداولية قائمة أساساً على سرعة الانتشار وتناقل المعلومات بين الأفراد، وهي سمة تعاظمت في عصر التكنولوجيا والاتصال الفضائي لتصبح كالنار في الهشيم، مما يجعل إيقافها أمراً بالغ الصعوبة بمجرد وصولها لجمهور واسع. وتتراوح مضامين هذه الشائعات بين الصدق الذي يستند إلى وقائع أو نوايا حقيقية كأخبار الرواتب والاستقالات، والكذب المحض القائم على الاختلاق والتضليل، أو حتى المزج بين الحقائق والمفبركات؛ بهدف اختبار ردود فعل الرأي العام وقياس مواقفه تجاه قضايا معينة، تماماً كما يحدث في التسريبات السياسية الموجهة.

أسباب انتشار الشائعات وأثرها على المجتمع

أسباب انتشار الشائعات

تتعدد دوافع الشائعات وأسباب انتشارها لتشمل غايات مادية وربحية تهدف للتلاعب بالمستهلكين، أو أهدافاً سياسية استراتيجية تسعى لإرباك الخصوم في الأزمات والحروب، وصولاً إلى غايات بسيطة كالتسلية والمزاح عبر أخبار المشاهير؛ ومع ذلك، يظل المحرك الأساسي لنمو هذه الشائعات هو غياب المعلومات الدقيقة والشفافية الإعلامية، حيث تنتعش في بيئات التعتيم الأمني أو الإعلامي التي تفتقر للمصادر الموثوقة، وتتضاعف خطورتها بشكل خاص في المجتمعات التي تعاني من ضعف الوعي أو تدني مستوى التعليم، مما يسهل خداع الأفراد نتيجة غياب ثقافة التقصي والتحقق من المصادر الأصلية. (الخرابشة، 2021).

الشائعات وأثرها على المجتمع

تُعد الشائعة إحدى الوسائل الفعّالة في الحرب النفسية، حيث تستهدف زعزعة الأمن الوطني والإخلال بالسلم المجتمعي، خصوصًا في أوقات الأزمات والحروب والكوارث، وغالبًا ما تُدار هذه الحرب من قبل دول أو جهات معادية عبر أساليب منظمة ومخطط لها بعناية، بهدف التأثير على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، وتكمن خطورة الشائعات في قدرتها على إشعال الفتن وإثارة الخوف والفوضى، إذ تقف وراءها أهداف محددة يسعى أصحابها إلى تحقيقها بدقة، مثل تشويه صورة الخصم أو ضرب معنوياته، وذلك من خلال نشر أخبار ومعلومات مضللة قد تكون زائفة بالكامل أو ممزوجة بجزء من الحقيقة. وتعتمد هذه الشائعات على التهويل والمبالغة واختيار ألفاظ مدروسة بعناية تتناسب مع اتجاهات الرأي العام، ويرتبط نجاح الشائعة بمدى انسجامها مع الخصائص النفسية والثقافية للمجتمع المستهدف، إذ تميل للتأثير في جماعة معينة لأنها تلامس تطلعاتها وميولها، وتستغل مشكلاتها ومعاناتها لتترسخ بسهولة في أذهانها (الدبيسي وابو جامع، 2023).

وفيما يلي نعرض أهم الآثار للشائعات وانعكاساتها على استقرار الدول وتماسكها المجتمعي وهي:

1- الآثار الاجتماعية: تمثل الشائعة تهديدًا مباشرًا للنسيج الاجتماعي، إذ تزرع أجواء من الغموض وتضعف ثقة الأفراد في الحقائق، مما ينعكس على الروح المعنوية العامة. كما تسهم في إضعاف الإنتاجية وانتشار السلوكيات السلبية والجرائم، وتؤدي إلى خلخلة العلاقات الأسرية والاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، فإنها تُعد عاملاً رئيسا في تفشي الاضطرابات النفسية مثل القلق والتوتر، وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار المجتمع ووحدته (جردات والقضاة، 2019).

2- الآثار السياسية: تُعد الشائعات من أبرز أدوات الحرب السياسية والإعلامية، حيث تُستخدم داخليًا للتأثير على الرأي العام، خصوصًا في أوقات الانتخابات، بهدف تقويض صورة الخصوم السياسيين. أما خارجيًا، فتُوظف كجزء من الحرب النفسية وحرب المعلومات،

لاستهداف مواقف الدول وتشويه سمعة قادتها. هذا النمط من الشائعات يعرقل مسار السياسات الوطنية والدبلوماسية، ويضعف استقرار الدول، خاصة في البيئات التي تفتقر إلى الشفافية (حربي، 2021) .

3- الآثار الاقتصادية: تشكل الشائعات عامل ضغط على الاقتصادات الوطنية من خلال استهداف القطاعات الحيوية، وعلى رأسها السياحة والاستثمار. إذ يمكن أن تؤدي إشاعة واحدة إلى خسائر جسيمة، كما حدث في الأردن عام 1997 حينما أشيع عن تلوث مياه الشرب، ما تسبب في شلل الموسم السياحي. وتعمل مثل هذه الشائعات على زعزعة ثقة المستثمرين والسياح بالأسواق المحلية، مما يهدد ركائز الاقتصاد ويخدم المنافسة غير الشريفة (جردات والقضاة، 2019) .

4- الآثار الأمنية: تمثل الشائعة تهديدًا للأمن المجتمعي نظرًا لقدرتها على إثارة الفتن ونشر الفوضى بين الأفراد، مما يؤدي إلى توتر العلاقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية. كما تهيئ بيئة خصبة لانتشار الجريمة، وتفتح المجال أمام الجماعات الإرهابية لاختراق المجتمع وبث سمومها. وفي ظل غياب الحقائق والوعي، تتحول الشائعات إلى أداة خطيرة تزعزع الاستقرار الأمني وتُضعف منظومة السلام الاجتماعي (المزاهرة، 2022).

المبحث الثاني: الإعلام في العصر الرقمي وعلاقته بانتشار الشائعات

يشكل الإعلام أحد أبرز الأدوات المؤثرة في تداول المعلومات وتشكيل الرأي العام، إذ يمكن أن يكون وسيلة فعالة لنشر الشائعات أو أداة لمكافحتها. فالإعلام، عبر قنواته التقليدية أو الرقمية، قد يسهم في تضخيم الشائعات من خلال التهويل أو التعتيم أو عرض نصف الحقيقة، مما يخلق بيئة خصبة لانتشارها. وفي المقابل، يستطيع الإعلام الحد من آثارها السلبية إذا التزم بمعايير الصدق والموضوعية والدقة في نقل الأخبار. ومن هنا يبرز دور الإعلام في العصر الرقمي، حيث تسارعت وتيرة نقل المعلومات وتزايدت التحديات المرتبطة بالتحقق من مصداقيتها، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الإعلام وانتشار الشائعات أكثر تعقيدًا وتأثيرًا من أي وقت مضى (محمد، 2019).

وسائل الإعلام ودورها في تداول المعلومات

ويعرف الإعلام التقليدي بأنه وسائل الاتصال والتعبير التقليدية من التلفزيون الأرضي والفضائي، والإذاعة، والسينما، واستوديوهات التسجيل الموسيقي، إلى جانب الصحف والمجلات والكتب والنشرات المطبوعة .وتكون مشتركة بين هذه الوسائل هي أنها إما مملوكة للدولة أو المؤسسات الإعلامية، والصحف والمجلات والكتب والنشرات المطبوعة الخاصة والأفراد وتمتاز هذه الوسائل بكونها غالبًا مملوكة للدولة أو للمؤسسات الإعلامية الكبرى، ما يجعلها أكثر خضوعًا لاعتبارات الرقابة الرسمية أو القيود المؤسسية (محمد وابراهيم، 2019).

ويعرف صالح الإعلام التقليدي بأنه عبارة عن "كل وسيلة أو تقنية أو مؤسسة، رسمية كانت أو غير رسمية، ربحية أو غير ربحية، وتتمثل مهمته الأساسية في نشر الأخبار ونقل المعلومات" (صالح، 2024, ص24).

وشهدت وسائل الإعلام تحولات كبيرة خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، حيث أدى التقدم التكنولوجي والرقمي إلى ظهور ما يُعرف بالإعلام الرقمي، ويشير هذا المفهوم إلى دمج الوسائل التقليدية مثل الطباعة، الصور، الأفلام، والموسيقى، مع إمكانات الحوسبة وتكنولوجيا الاتصالات، ما أتاح خلق بيئة إعلامية أكثر تفاعلية وشبكية، قادرة على تجاوز الحواجز الجغرافية والزمانية، وتقديم كم ونوع جديد من المعلومات وفي مختلف المجالات (اللحام و صلاح، 2015).

لم يتوصل خبراء الإعلام حتى اليوم إلى صياغة تعريف موحّد ودقيق للإعلام، نظرًا لحداثة المفهوم واستمرارية تطوره، حيث ما زال في طور التشكل والتبلور، وقد ارتبط هذا المفهوم بعدة مسميات أخرى مثل :الإعلام البديل، الإعلام الحديث، الإعلام التفاعلي، الإعلام المجتمعي، الأمر الذي أدى إلى حدوث خلط مفاهيمي، ومع ذلك، فإن جميع هذه المصطلحات تشترك في الخصائص والوسائل والوظائف ذاتها (الموسى، 2025).

ويمثل الإعلام الرقمي مفهوماً متعدد الأبعاد، ويعرفه بعض الباحثين بالإعلام الشبكي أو الإعلام الجديد أو الإعلام الإلكتروني. وعلى الرغم من اختلاف المصطلحات، إلا أن جوهر الإعلام الرقمي يقوم على استخدام تقنيات الاتصال الرقمية لإنتاج محتوى إعلامي متنوع، يتسم بالتفاعلية ويتيح للجمهور المشاركة والتواصل ثنائي الاتجاه، خلافاً للإعلام التقليدي أحادي الاتجاه كالصحافة الورقية أو البث التلفزيوني التقليدي (الغريب، 2010).

ويُعرف علي أن الإعلام الرقمي هو "الذي يعتمد على استخدام الحاسوب في إنتاج وتوزيع المعلومات، مستندًا إلى ترابطه مع شبكة الإنترنت والأجهزة النقالة، ودمج الوسائط التقليدية مع المزايا الرقمية والتفاعلية" (الموسى، 2025، ص287).

في حين يرى القحطاني أن الإعلام الرقمي هو"مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تتيح إنتاج ونشر وتلقي المحتوى الإعلامي بأشكاله المختلفة من خلال الأجهزة الإلكترونية، وخاصة عبر وسائط الإنترنت، في إطار عملية تفاعلية بين المرسل والمستقبل" (القحطاني، 2020، ص130).

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الإعلام الرقمي يمثل مرحلة متقدمة في تطور وسائل الإعلام، حيث لم يعد مجرد ناقل للمعلومات، بل أصبح وسيلة ديناميكية لتداولها، معززة بالمشاركة الفاعلة والتخصيص الفردي، ما يعكس الدور المتنامي للإعلام في تكوين الوعي المجتمعي ونقل المعلومات بسرعة وكفاءة أكبر.

الخصائص المميزة للإعلام الرقمي

لقد فرض الإعلام الرقمي نفسه كظاهرة اتصالية متطورة تتجاوز حدود الوسائل التقليدية، وتميز بعدد من السمات التي شكلت جوهر اختلافه، ومن أهمها (القحطاني، 2020):

1. **غزارة المعلومات وتنوعها:**لم يعد الفرد يعاني من محدودية الوصول إلى المعلومة كما كان في ظل الإعلام التقليدي، بل أصبح أمام تدفق واسع من المعطيات التي تقدمها المواقع العامة والمتخصصة وقواعد البيانات. وقد أدى هذا التحول إلى انتقال التحدي من البحث عن المعلومة إلى كيفية إدارتها وانتقاء ما هو موثوق وملائم منها.
2. **الطابع التفاعلي:** يقوم الإعلام الرقمي على مبدأ المشاركة المتبادلة بين المرسل والمتلقي، حيث لم يعد المتلقي عنصرًا سلبيًا، بل تحول إلى طرف نشط يملك القدرة على إنتاج المحتوى والتعليق عليه وتوجيهه. وبذلك انتهى نموذج الاتصال الخطي أحادي الاتجاه، ليُستبدل بنموذج ديناميكي تتداخل فيه الأدوار وتتغير وفق احتياجات المستخدمين.

3. **الفورية في الاتصال:**أسهمت التطورات التقنية في القضاء على القيود الزمنية والمكانية، حيث أصبح بالإمكان إجراء تواصل لحظي بين أطراف متباعدة جغرافيًا دون أن يظهر فارق في زمن الاستجابة. وبذلك تحقق مفهوم العالم القرية الصغيرة من خلال تقنيات الإنترنت والهواتف الذكية .
4. **قابلية التحديث المستمر:**من أبرز خصائص الإعلام الرقمي مرونته وقدرته على تعديل المحتوى بشكل دائم. فالصور والنصوص والمواد الرقمية قابلة للتغيير والإضافة والحذف، كما أن العديد من المنصات الرقمية باتت توفر محتوى متجددًا ومتغيرًا بصورة لحظية لمواكبة الأحداث والمتغيرات.

تداول المعلومات

شهدت وسائل الإعلام المعاصرة تغيراً جذرياً بفعل التطورات التكنولوجية السريعة، حيث أصبح الأفراد أكثر اطلاعاً وقدرة على استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة، وهما من أبرز أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. ويشير الباحثون إلى أن مجتمع المعلومات العالمي يتطور ليصبح مجتمع المعرفة، حيث تتمركز الثورة المعرفية في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وأصبحت الثقافة الرقمية عاملاً أساسياً في تعزيز الثقافة البصرية والمعرفية، إذ تمثل وسيلة لتبادل المعلومات والفنون وتمكين الأفراد من الوصول إلى المعرفة بشكل أوسع وأعمق كما أن وسائل الاتصال الرقمي أصبحت تلعب دوراً مزدوجاً: فهي تسهم في تطوير الإنتاج الثقافي وتيسير وصوله للجمهور، (عفيفي، 2021).

وباتت المعلومات تنتشر وتداول بطرق وأساليب متعددة بعضها ظاهر وجلي وبعضها خفي ومبطّن وقد سهّلت الثورة التكنولوجية عملية تبادلها إلى حد أن بعض الباحثين يصفون عصرنا بعصر الانفجار المعلوماتي، وتكتسب هذه المعلومة أهمية بالغة عندما يكون لها أثر مباشر على حياة

الشعوب والدول، الأمر الذي يفتح المجال أمام ضرورة التوقف عند **مفهوم تداول المعلومات** لفهم أبعاده وأشكاله المختلفة وأهميته.

مفهوم تداول المعلومات

يُفهم من الدلالة اللغوية لمصطلح تداول المعلومات أنّ المقصود به هو"انتقال المعلومات وتناقلها بين الأفراد أو المؤسسات، سواء كان ذلك في نطاق محدود يقتصر على مجموعة معينة، أو في نطاق واسع يشمل جميع فئات المجتمع، ونظراً لارتباط الإعلام ارتباطاً وثيقاً بعملية تداول المعلومات، فقد تم تعريفها بأنها عملية تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات الموثوقة، والحقائق الثابتة التي تمكّنهم من تكوين رأي سليم إزاء قضية أو واقعة معينة، بحيث يعكس هذا الرأي بطريقة موضوعية عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم (البادي، 2019).

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف تداول المعلومات بوصفها عملية ديناميكية تتعلق بانتقال البيانات والمعارف بين الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات، ضمن نطاق قد يكون واسعاً مفتوحاً أو محدوداً مغلقاً، بحيث يشمل معلومات متفاوتة في قيمتها وأهميتها، قد تكون دقيقة وموثوقة أو مضللة وغير صحيحة، ويتم هذا التداول في الغالب بدوافع وأهداف مختلفة تتصل بالسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

أهمية تداول المعلومات

يُعد تداول المعلومات من المرتكزات الأساسية في بناء المجتمعات وتطورها، إذ تتضح قيمته الحقيقية عند التأكد من صحتها ومصداقيتها قبل نشرها أو تبادلها. ولا يقتصر أثر تداول المعلومات على جانب معرفي بحت، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يجعله أداة محورية في إدارة شؤون الأفراد والمؤسسات على حد سواء، سواء تم عبر

قنوات رسمية منظمة أو من خلال جهود فردية، وتبرز أهمية تداول المعلومات في قدرته على رفع مستوى الوعي الجمعي والتقليل من مظاهر الجهل، وإظهار التباين بين الأفراد في مستويات المعرفة والاطلاع، إلى جانب تمكين أصحاب الكفاءات من ممارسة أدوارهم ومسؤولياتهم بفاعلية. كما يسهم في ترسيخ قيم التواصل والتراحم داخل المجتمع، ويوفر إطاراً معرفياً يساعد الأفراد على إدراك حقوقهم وواجباتهم، فضلاً عن دوره في تعزيز أمن المجتمع وحمايته من التهديدات والمخاطر المحتملة (البادي، 2019).

وسائل الإعلام ودورها في تداول المعلومات

تشمل وسائل الإعلام جميع الأدوات والقنوات التي تُستخدم لنقل المعلومات إلى الجماهير، مثل: الراديو، والتلفزيون، والصحف والمجلات، والكتب، والسينما، والإعلانات، إضافةً إلى منصات التواصل الاجتماعي الحديثة التي باتت تُعد من أهم المؤسسات المؤثرة في تشكيل وعي الشباب وأفكارهم وقيمهم، وتسعى وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة إلى توفير مصادر أساسية للتثقيف والتوجيه داخل المجتمع، حيث تتمتع بتأثير كبير على الجماهير مهما اختلفت اهتماماتهم ومستوياتهم الفكرية والاجتماعية، لتصبح عنصرًا أساسيًا في تكوين الثقافة العامة (ربيع، 2022).

يؤدي الإعلام المعاصر دورًا محوريًا في نقل المعلومات وتبادل الخبرات والثقافات، بما يساهم في رفع مستوى وعي الجمهور وتنمية الثقافة المجتمعية. كما أن التحول الرقمي أتاح تحويل المعلومات إلى معرفة، الأمر الذي يعزز الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، ويدعم بناء ثقافة منفتحة تقوم على الإبداع والفكر، ومن هذا المنطلق، يعد الإعلام المعاصر أداة فعالة في دفع مسيرة التنمية المجتمعية من خلال الجوانب التعليمية والمعرفية، وتسهيل تبادل الأفكار والإبداعات بين الأفراد والمجتمعات (عفيفي، 2021).

دور الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في تفشي الشائعات

أحدثت الثورة الرقمية تحولاً جوهرياً في أنماط الحياة، حيث أصبحت وسائل الإعلام الجديدة أدوات أساسية لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والمعارف، وتمكين الأفراد من التعبير عن ذاتهم واختيار ما يناسبهم من محتوى. وأسهمت هذه الوسائل في تقليل سيطرة الإعلام التقليدي، وتجاوز الحواجز الجغرافية والمكانية، وتقديم محتوى متنوع بسرعة وفعالية، ومن أبرز أشكال هذه الوسائل مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، إنستجرام، يوتيوب، تيك توك، التي أصبح لها تأثير كبير على المجتمع، سواء إيجابياً من خلال زيادة وعيه بالقضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية، أو سلبياً عبر التأثير على القيم والأفكار والأخلاق. وقد جعلت هذه المنصات العالم أقرب إلى القرية الصغيرة، وأصبحت أدوات مؤثرة في تشكيل الرأي العام وتنمية الوعي المجتمعي، وفي الوقت نفسه بيئة خصبة لنشر أفكار متطرفة، ما يجعل دراسة دور الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي أمراً ضرورياً لفهم تأثيراتها المتعددة على المجتمعات الحديثة (ساس، 2025).

بينما يعرف بالاس وسائل التواصل الاجتماعي على أنها مجموعة من التطبيقات والمنصات التي تستخدم من أجل بناء مجتمعات على شبكة الإنترنت أي أنها تمكن الأفراد من التواصل والتفاعل فيما بينهم لأغراض متنوعة سواء اجتماعية أو ثقافية أو مهنية .(Wasinee & , Pimonpha, 2010)

وكما يعرف كل من تشاوهان وبيليا وسائل التواصل الاجتماعي على أنها منظومة إلكترونية تتيح لمستخدمي الإنترنت إنشاء صفحات شخصية وربطها بنظام اجتماعي إلكتروني مع مستخدمين آخرين يشاركونهم الاهتمامات والهوايات نفسها، بهدف تبادل المعلومات، والتعريف بالمنتجات والخدمات، ومناقشة القضايا المختلفة (Chauhan & Pillia, 2013) .

مميزات وسائل التواصل الاجتماعي

تشير الدراسات إلى أن الوسائل التواصل الاجتماعي تتميز بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الوسائل الاتصالية، ومن أبرزها (السعايدة ، 2019).

تتميز وسائل التواصل الاجتماعي بسمات جوهرية جعلتها تهيمن على المشهد الاتصالي، وفي مقدمتها العالمية التي ألغت الحواجز الجغرافية، والتفاعلية التي جعلت المستخدم طرفاً نشطاً يتبادل أدوار الإرسال والاستقبال، فضلاً عن التنوع وتعدد الاستعمالات في شتى المجالات الاجتماعية والتعليمية والمهنية. كما تتسم هذه الوسائل بسهولة الاستخدام والانضمام إليها، مع ما تحققه من توفير ملموس في الوقت والجهد والمال؛ إلا أن هذه المزايا ترافقه تحديات جسيمة، إذ تخلو هذه المنصات غالباً من الرقابة الرسمية أو القانونية، مما يفتح الباب لاستغلالها في نشر معلومات مضللة وشائعات تؤثر سلباً على توجهات الأفراد وتزعزع أمن واستقرار المجتمع.

دور الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي في تفشي الشائعات

أدى التطور التقني لشبكات الإنترنت إلى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي كوسائل اتصال فعالة، حيث ازداد الإقبال عليها نتيجة سهولة استخدامها وانخفاض تكلفتها، إلا أن هذا الاستخدام المتنامي أتاح بيئة خصبة لنشر الأخبار الكاذبة والمضللة التي قد تشكل تهديدًا لأمن المجتمع. ورغم التوقعات النظرية التي كانت تشير إلى إمكانية الحد من انتشار الشائعات بفضل شفافية المعلومات، أظهرت الدراسات الواقعية أن هذه الشائعات استمرت في الانتشار بل وتفاقمت مع توسع هذه الوسائل، حيث تكمن المشكلة الرئيسة في سهولة استغلال تلك المنصات لنشر محتوى مضلل بسرعة فائقة وقدرتها على الوصول إلى قواعد جماهيرية عريضة، ويتضح حجم هذا التأثير عند النظر إلى الأرقام الضخمة لمستخدمي هذه المنصات (جرادات والقضاة، 2019).

و تشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي منصة) X تويتر سابقاً) بلغ حوالي 586 مليون مستخدم نشط حول العالم في عام 2025، في حين تجاوز عدد مستخدمي فيسبوك عالميًا حوالي 3.07 مليار مستخدم نشط شهريًا حتى العام ذاته، مما يرسخ مكانة فيسبوك كأكبر منصة تواصل اجتماعي عالميًا من حيث عدد المستخدمين، وهو ما يضاعف من تحديات السيطرة على المعلومات المتداولة،(Sqmagazine,2025) .

وتكمن خطورة وسائل التواصل الاجتماعي في إمكانية نشر محتوى يحمل سلبيات ومخاطر متعددة، إذ يمكن للشائعات المتداولة عبر هذه الوسائل أن تسهم في تعزيز النزعات العدوانية، وتسريع الاستجابة للعنف، والتأثر بأفكار الآخرين، فضلاً عن التهاون تجاه الجرائم والسلوكيات الإجرامية، وتعتمد هذه الوسائل على التفاعل المستمر وتبادل الأفكار والآراء بين المستخدمين، وهو ما يستغله مروجو الشائعات لنشر محتوى مضلل بسرعة فائقة بين الأعضاء، كما أن انتشار الشائعة لا يقتصر على شبكة واحدة، بل يمكن للأعضاء إعادة نشرها عبر حساباتهم ومواقعهم الأخرى، مما يؤدي إلى تضخيمها وتكرارها بشكل متسلسل، ويحولها إلى تهديد محتمل للأمن الوطني واستقرار المجتمع (السديري، 2014).

وعلى سبيل المثال، استُخدمت معلومة غير صحيحة حول امتلاك دولة العراق لأسلحة دمار شامل مبرراً للحصار ثم الغزو والاحتلال، وقد شُيِّعت تلك المعلومة عبر قنوات رسمية وغير رسمية من قبل دول ومؤسسات متعددة. وبعد وقوع الكارثة التي لا تزال آثارها ماثلة حتى الآن، تبين للجميع أن تلك المزاعم لم تكن دقيقة، وأن هناك أهدافاً وسياسات أُعلِنت أو نُفِّذت لأسباب لم تكن لها علاقة بصحة المعلومة المتداولة (البادي، 2019).

ومع تطور وسائل الإعلام الرقمي وظهور منصات التواصل الاجتماعي الحديثة، أصبح تداول المعلومات أسرع وأكثر انتشاراً بين الأفراد والمجتمعات، ومن أمثلتها واتساب(WhatsApp) ، وتويتر (Twitter)، وفيسبوك(Facebook) ، وسناب شات(Snapchat) ، إلى جانب غيرها من المنصات الرقمية الحديثة. ورغم الفوائد الكبيرة التي توفرها هذه الوسائل، إلا أن استخدامها مصحوب بمخاطر ناتجة عن غياب التحقق والتثبت من صحة المعلومات قبل نشرها أو مشاركتها، ما قد يؤدي إلى انتشار معلومات غير دقيقة أو مضللة. وبناءً عليه، تبرز أهمية الالتزام بمجموعة من القيم والمعايير المجتمعية التي تعمل على تعزيز التأثير الإيجابي لتداول المعلومات والحد من انعكاساتها السلبية على الأفراد والمجتمع .ومن هنا تبرز الحاجة للتعرف على أنواع هذه الوسائل وفهم دورها في تداول المعلومات، إذ يمكن أن تتحول بعض منصات التواصل الاجتماعي إلى منابر لنشر الشائعات إذا غاب التحقق منها (البادي، 2019).

أنواع وسائل التواصل الاجتماعي

ومن أبرز أنواع شبكات التواصل الاجتماعي التي يمكن أن تتحول إلى منابر لنشر الشائعات، نذكر على سبيل المثال:

1- منصة فيسبوك

يُعتبر فيسبوك من أشهر مواقع التواصل الاجتماعي وأكثرها استخدامًا على مستوى العالم، حيث يمكن المستخدمين من إنشاء صفحات شخصية والتواصل مع الآخرين داخل شبكتهم الاجتماعية. يتيح الموقع تبادل المعلومات والآراء والمقترحات والملفات والصور ومقاطع الفيديو والتعليقات حول مختلف الموضوعات، بما في ذلك ما يتعلق بالمنتجات والعلامات التجارية. كما يسهم في بناء

علاقات اجتماعية متنوعة بين الأفراد، متجاوزًا القيود المكانية والزمنية من خلال بيئة افتراضية تفاعلية (عبدالله، 2015).

وعلى الرغم من المزايا الاتصالية والمعرفية التي تتيحها هذه الشبكات، إلا أنها تنطوي على ازدواجية وظيفية تجعل منها منابر محتملة لبث الشائعات وتداول المضامين المضللة؛ الأمر الذي يستوجب رفع مستوى التربية الإعلامية وتعزيز الممارسات التحليلية لدى المستخدمين لضمان التفاعل الواعي والحذر مع تدفق المعلومات.

2- منصة الإنستغرام

يُعد الإنستغرام تطبيقًا مجانيًا أُطلق عام 2010 لتبادل الصور والفيديو عبر الهواتف الذكية، وانتشر بسرعة ليضم ملايين المستخدمين يوميًا. يتميز بسهولة مشاركة المحتوى، وإجراء التعديلات والمرشحات، وربطه بمواقع التواصل الأخرى، مما جعله منصة تفاعلية مؤثرة في تداول المعلومات والصور(محمد، 2018)، غير أن طبيعته القائمة على الانتشار السريع للمحتوى جعلته أيضًا بيئة خصبة لنشر الشائعات والمعلومات المضللة

3- منصة X(تويتر سابقا):

يُعد تويتر من أبرز وسائل التواصل الاجتماعي التي ظهرت عام 2006 وانتشرت سريعًا بوصفه منصة للتدوينات المصغرة لا تتجاوز 140 حرفًا، وفي عام 2017م تغيّرت إلى 280 حرفًا، واليوم قد تختلف الحدود حسب نوع الحساب او الاشتراك (الجويان، والحربي، 2025)، وباتت تستخدم المنصة على نطاق واسع لنشر تصريحات رسمية وشبه رسمية، لكن موثوقية المحتوى تختلف، كما يتيح لمستخدميه مشاركة الأخبار والتحديثات بشكل فوري عبر الموقع أو الرسائل النصية القصيرة، وهو ما جعله وسيلة فعالة للتواصل (جرادات والقضاة، 2021)، وتجدر الإشارة إلى أنه في عام

2022م عرفت المنصة باسم "إكس" بعدما استملكها ايلون ماسك مقابل 44 مليار دولار (الجويان، والحربي، 2025)، كما يمكن اعتبار هذه الخاصية سببًا في قدرة الموقع على نشر الشائعات والمعلومات المضللة بسرعة، حيث تصل الرسائل إلى عدد كبير من المستخدمين في وقت قصير، ما يجعل من تويتر منصة مؤثرة يمكن استغلالها لنشر محتوى متنوع، سواء كانت المعلومات صحيحة أو مضللة .

من خلال ما سبق يتضح لنا مدى خطورة الشائعات التي تنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فبينما كانت الشائعة التقليدية تنتقل بين الناس شفهياً في المجالس الخاصة مصحوبة غالباً بشيء من التغيير أو الإضافة أو التحريف، نجد أن الشائعات الإلكترونية تسلك مساراً مغايراً، إذ يصبح المتلقي مرسلاً في الوقت ذاته، فلا يقوم إلا بعملية النسخ واللصق وإعادة التوجيه دون أي تعديل، ومما يزيد من تأثير هذه الشائعات التطور المستمر في وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب سهولة استخدام الإنترنت عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، الأمر الذي ضاعف من فاعلية هذه المنصات. لكن في المقابل، أتاح ذلك مساحة أوسع لنشر الشائعات وتداولها وتضخيمها بسرعة هائلة وبأقل تكلفة وجهد ممكنين.

المبحث الثالث: التشريعات الإعلامية الأردنية ذات الصلة بمكافحة الشائعات

لقد أسهمت الثورة التكنولوجية الحديثة، بما أفرزته من تطورات متسارعة في مجال الاتصال والمعلومات، في إحداث تحولات عميقة في الممارسة الإعلامية، الأمر الذي انعكس على فعالية أساليب الرقابة التقليدية التي تراجعت قدرتها على الضبط والحد من التدفق الإعلامي. وقد ارتبط هذا التحول بزيادة الوعي العالمي بحقوق الإنسان، وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير، ما جعل الرقابة في نظر الكثير من الباحثين والممارسين نوعاً من التضييق على الحريات العامة وتقييداً لمبدأ المساواة

في النفاذ إلى المعلومات، وتواجه وسائل الإعلام الجديدة أشكالاً مستحدثة من الرقابة، غير أنّ التطور التكنولوجي أتاح للأفراد العاديين امتلاك أدوات وبرمجيات مكّنتهم من تجاوز هذه القيود وتداول المعلومات عبر المنصات الرقمية بصورة مباشرة. وبذلك، تحولت الرقابة إلى ساحة جدل مستمر بين من يعتبرها ضرورة لحماية الأمن المجتمعي ومكافحة الشائعات، وبين من يعدّها عائقاً أمام ممارسة الحقوق الإعلامية (فوزي، 2017).

وعلى الرغم من أن التطور التقني عزز من حرية التعبير والإعلام، إلا أن آليات الضبط والرقابة لم تتراجع كلياً، بل أعيد إنتاجها في أشكال جديدة أكثر ارتباطاً بالفضاء الرقمي. وهو ما انعكس بوضوح في التشريعات الإعلامية الأردنية، التي سعت إلى إيجاد توازن بين ضمان حرية الرأي والتعبير وبين وضع أطر قانونية لمكافحة الشائعات والحد من آثارها السلبية على الأمن والسلم الاجتماعي. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الوقوف على مفهوم التشريعات الإعلامية باعتبارها الإطار القانوني الذي ينظم الممارسة الإعلامية ويوجهها ضمن ضوابط محددة (فوزي،2017).

تُشكل المنظومة التشريعية الإعلامية في المملكة الأردنية الهاشمية شبكة متداخلة من النصوص القانونية التي تستهدف تنظيم حرية الرأي والتعبير مع ضمان عدم المساس بالأمن المجتمعي. ويأتي قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 وتعديلاته في طليعة هذه المنظومة، حيث يضع الأسس المهنية للعمل الصحفي؛ إذ تفرض المادة السابعة منه التزاماً أخلاقياً وقانونياً بضرورة توخي الدقة والموضوعية، مما يدفع المؤسسات الإعلامية إلى ممارسة الرقابة الذاتية والتحقق من المصادر قبل النشر لتجنب العقوبات القضائية (الشمري،2020).

كما يلعب قانون نقابة الصحفيين رقم (15) لسنة 1998 وتعديلاته دوراً جوهرياً في ضبط سلوك ممارسي المهنة؛ حيث يمنع القانون ممارسة العمل الصحفي لغير المسجلين في الجداول النقابية،

ويُخضع الصحفيين لميثاق شرف مهني صارم. وتعتبر النقابة من خلال مجالسها التأديبية أداة فعالة للحد من الشائعات، إذ تملك صلاحية محاسبة الصحفي الذي يخرج عن أصول المهنة أو ينشر أخباراً مضللة، مما يضمن أن يكون الصحفي "حارساً للبوابة" وليس مصدراً للخبر الزائف (قانون نقابة الصحفيين الأردنيين رقم 15 لسنة 1998 المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 4280 بتاريخ 1998/5/17).

وفي السياق التنظيمي، يبرز قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (26) لسنة 2015 كأداة لضبط الفضاء السمعي والبصري. ومن خلال هذا القانون، تمارس "هيئة الإعلام" دورها كجهة رقابية تهدف إلى ضمان التزام وسائل الإعلام بالمحتوى المتوازن والابتعاد عن تضليل الرأي العام. وتساهم الهيئة في الحد من الشائعات عبر رصد المحتوى ومنح التراخيص المشروطة بالالتزام بالسياسات الوطنية، مما يعزز من موثوقية المعلومات المبثة للجمهور (أبو زنيد،2021).

أما الاستجابة التشريعية الأحدث للتدفق الرقمي، فقد تجسدت في قانون الجرائم الإلكترونية رقم (17) لسنة 2023، الذي استهدف مباشرة ظاهرة "الأخبار الكاذبة" في الفضاء الافتراضي. فالمادة (15) منه جرمت نشر أو إعادة نشر البيانات التي تنطوي على أخبار زائفة بعقوبات مغلظة، مما وفر أداة ردع قانونية ضد الحسابات والمنصات التي تستغل سرعة الانتشار الرقمي لبث الشائعات التي قد تهدد السلم المجتمعي أو تنال من كرامة الأفراد (وزارة العدل الأردنية .(2023) .قراءة قانونية في قانون الجرائم الإلكترونية الجديد وأثره على الأمن السيبراني .منشورات المعهد القضائي الأردني).

وختاماً، يتكامل الدور الردعي لهذه القوانين مع الدور الوقائي لـ قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007؛ فمن الناحية الأكاديمية، يُعد تدفق المعلومات الرسمية هو الترياق الحقيقي للشائعات. فكلما فعلت المؤسسات الرسمية هذا القانون وسهلت وصول المعلومات

للصحفيين والجمهور، ضاقت المساحة أمام التكهنات والأخبار المغلوطة، مما يخلق توازناً بين "المنع العقابي" و"الإتاحة المعرفية"(مركز حماية وحرية الصحفيين(2022)).

مفهوم التشريعات الإعلامية

عرفها المشاقبة على أنها عبارة عن "مجموعة القواعد القانونية الناظمة للعملية الإعلامية ووسائلها ونشاطاتها كافة من صحافة ومطبوعات دورية وإذاعة وتلفاز وسينما وأفلام وثائقية ووكالات أنباء ... إلخ، حيث تبين هذه القواعد ضوابط النشاط الإعلامي حقوق الإعلاميين وواجباتهم والمسؤولية الناجمة عن خرق هذه الضوابط". (المشاقبة، 2021).

كما عرفتها العفيف على أنها تمثل "التشريعات الإعلامية الإلكترونية في الأردن جملة القوانين التي أقرتها الحكومة لتنظيم هذا القطاع، وعلى رأسها التعديلات الواردة في قانون المطبوعات والنشر رقم (32) لسنة 2012، إضافة إلى ما نص عليه قانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) لسنة 2015 وتعديلاته" (العفيف، 2021, ص343).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التشريعات الإعلامية في هذه الدراسة هي القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في الأردن، والتي تهدف إلى تنظيم العمل الإعلامي وضبط الممارسة الصحفية، بما يضمن الحد من نشر الأخبار الكاذبة أو المشوهة (الشائعات)، وذلك عبر وضع الضوابط المهنية والقانونية التي تحكم أداء الإعلاميين وتُلزم الوسائل الإعلامية بالدقة والمصداقية في نشر المعلومات.

الفرع الأول: قانون المطبوعات والنشر وقانون الإعلام المرئي والمسموع.

قانون المطبوعات والنشر

التطور التاريخي لقوانين المطبوعات والنشر في الأردن

تعود بدايات الصحافة الأردنية إلى عام 1921 مع صدور صحيفة الحق يعلو، وقد ارتبطت التشريعات الأولى المنظمة لها بالقوانين العثمانية، خصوصًا قانون المطبوعات لعام 1909 وقانون حماية حق التأليف لعام 1910، إلى جانب تعليمات مديرية المطبوعات عام 1927 وما تبعها من تعديلات في قوانين 1933 و1945، وهي تشريعات اتسمت بسلطوية الرقابة (مركز حماية وحرية الصحفيين،2015).

ومع صدور الدستور الأردني عام 1952 بدأت مرحلة جديدة أكدت على حرية الرأي والصحافة، غير أن القوانين التي تلته تفاوتت في مدى التزامها بهذا المبدأ، حيث نص قانون 1953 على حرية الطباعة والنشر لكنه اشترط الحصول على ترخيص مسبق، بينما جاء قانون 1955 ليشدد العقوبات ويمنح مجلس الوزراء صلاحيات أوسع. وتزايدت هذه الصلاحيات في قوانين 1967 و1973 التي منحت الحكومة سلطة إلغاء تراخيص الصحف أو تعطيلها دون إمكانية للطعن، أما عام 1993 فقد شكل محطة مفصلية بصدور قانون المطبوعات والنشر رقم (10) الذي جاء في سياق التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، حيث نص على حرية الصحافة وحق الحصول على المعلومات، إلا أنه خضع لاحقًا لتعديلات عدة (الطويسي،2014).

وفي عام 1997 صدر قانون مؤقت (رقم 27) فرض قيودًا واسعة، لكن محكمة العدل العليا أبطلت دستوريته عام 1998، لتعود الحكومة وتقر قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1998 الذي شدد بدوره على شروط ممارسة المهنة ورفع العقوبات المالية. وفي عام 1999 جرى تعديل

جديد ألغى بعض القيود لكنه لم يحقق الانفتاح المطلوب. أما التعديل الأبرز فكان عام 2007 من خلال قانون المطبوعات والنشر المعدل رقم (27)، الذي وسّع حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، بالتوازي مع إقرار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007، وهو تشريع يُعد الأول من نوعه في المنطقة العربية (القطيفان، 2013).

وفي عام 2012 صدر التعديل، حيث تم إقرار قانون المطبوعات والنشر المعدل رقم (32) الذي امتد نطاقه ليشمل الإعلام الإلكتروني، إذ عرّف المطبوعة الإلكترونية بأنها موقع إلكتروني له عنوان محدد على الشبكة المعلوماتية يقدم خدمات النشر بما في ذلك الأخبار والتقارير والتحقيقات والمقالات والتعليقات وألزمها بالتسجيل في سجل خاص لدى هيئة الإعلام. كما فرض على المواقع الإلكترونية الإخبارية الحصول على ترخيص رسمي، وحمّل رؤساء تحريرها المسؤولية القانونية ذاتها المقررة لرؤساء تحرير الصحف المطبوعة. ومنح القانون الحكومة صلاحية حجب المواقع غير المرخصة، واعتبر التعليقات المنشورة في المواقع الإلكترونية مواد صحفية يتحمل مسؤوليتها الموقع ومالكه ورئيس تحريره بالتكافل والتضامن، وقد أثار هذا التعديل انتقادات واسعة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، إذ اعتُبر تقييداً لحرية الإعلام الرقمي، في حين بررت الحكومة الخطوة بكونها تهدف إلى تنظيم المشهد الإعلامي وضمان المهنية والالتزام بالقانون. كما أكد المركز الوطني لحقوق الإنسان في مطالعاته ضرورة عدم ربط ممارسة العمل الصحفي بالترخيص المسبق، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى احترام الكرامة الإنسانية وتجنب التشهير والقدح والذم في الخطاب الإعلامي (القبيلات، 2019).

من خلال ما سبق أن التشريعات الإعلامية الأردنية شهدت تطورًا متدرجًا، تميز بمحاولات مستمرة لتحقيق التوازن بين تكريس حرية الصحافة وحق الحصول على المعلومات من جهة، وتعزيز

أدوات الرقابة والضبط القانوني من جهة أخرى. فقد عكست هذه التشريعات طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها المملكة، بدءًا من القوانين العثمانية المقيدة، مرورًا بمحطات الانفتاح الديمقراطي في تسعينيات القرن الماضي، وصولًا إلى التعديلات الجوهرية عام 2012 التي أدخلت الإعلام الإلكتروني في الإطار القانوني المنظم. ويبين ذلك أن مسار التشريع الإعلامي في الأردن لم يكن خطًّا تصاعديًّا نحو الانفتاح، بل هو مسار يعكس جدلية الحرية والرقابة في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية.

أهداف قانون المطبوعات والنشر الأردني:

يهدف قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم 8 لسنة 1998، المعدل حتى عام 2022، إلى تحقيق توازن بين حرية التعبير وحقوق الأفراد، وضمان ممارسة مهنة الصحافة والإعلام ضمن إطار قانوني ينظمها ويحدد مسؤولياتها، وينص القانون في المادة 3 على أن الصحافة والطباعة حرتان، وحرية الرأي مكفولة لكل أردني، مما يعكس التزام الدولة بحرية التعبير. وتؤكد المادة 5 على ضرورة تحري الحقيقة والالتزام بالدقة والموضوعية في عرض المادة الصحفية، مع الامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان، وفيما يتعلق بالترخيص، تحدد المادة 11 شروط منح رخصة إصدار مطبوعة صحفية أو متخصصة، وتشمل تقديم طلب للوزير يتضمن بيانات مثل اسم المطبوعة، مكان الطبع، التخصص، اللغة، واسم رئيس التحرير. وتنظم المادة 13 شروط منح رخصة إصدار المطبوعة الصحفية أو المتخصصة، بما في ذلك تسجيلها كشركة وتقديم ميزانيتها، أما فيما يخص المسؤولية القانونية، فتحدد المادة 42 إنشاء غرف قضائية متخصصة للنظر في قضايا المطبوعات والنشر، وتوضح المادة 46 العقوبات والغرامات المحددة للانتهاكات، بما في ذلك نشر أخبار كاذبة أو عدم الالتزام بالقانون. فيما يخص المطبوعات الإلكترونية، تنص

المادة 49 على أن المواقع الإلكترونية التي تنشر أخبارًا وتحقيقات ملزمة بالتسجيل والترخيص، وتخضع لمسؤولية المطبوعات الإلكترونية ومالكيها (موقع وزارة الاتصال الحكومي، 2025).

بناءً على ما سبق، يهدف القانون إلى تنظيم قطاع الصحافة والنشر في الأردن، وضمان ممارسة مهنة الصحافة والإعلام ضمن إطار قانوني يحمي الحقوق ويحدد المسؤوليات، مع مراعاة التطورات التقنية والإعلامية.

دور قانون المطبوعات والنشر الأردني في مكافحة الشائعات:

يعكس قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم 8 لسنة 1998 دور التشريع في ضبط وسائل الإعلام وتنظيم ممارستها بما يسهم بشكل مباشر في مكافحة الشائعات وحماية الرأي العام من المعلومات المغلوطة، فقد أكدت مواد القانون على ضرورة تحري الحقيقة والالتزام بالدقة والموضوعية في عرض المادة الصحفية (المادة 5)، وعلى حق الأفراد والمؤسسات في الرد أو تصحيح المعلومات غير الصحيحة المنشورة (المادة 27)، بما يضمن حماية المجتمع من انتشار الأخبار الكاذبة، كما حظر القانون نشر أي مادة تتضمن إشاعات أو معلومات كاذبة تضر بحقوق الأفراد أو المجتمع أو تثير الفتنة أو الانقسام (المادة 38)، وفرض عقوبات مالية وجنائية على المخالفين (المادة 46) بالإضافة إلى ذلك، يشمل القانون تنظيم نشر المطبوعة الإلكترونية والتعليقات عليها لضمان التحقق من المعلومات قبل نشرها، بما يعزز مكافحة الشائعات على الشبكة المعلوماتية (المادة 49) وبهذا، يظهر القانون كأداة تشريعية وقائية ومعالجة للتعامل مع الشائعات وحماية المجتمع من تداعياتها (موقع هيئة الاعلام، 2025).

قانون الإعلام المرئي والمسموع.

التطور التاريخي لقانون الإعلام المرئي والمسموع في الأردن

شهدت الساحة الإعلامية الأردنية تطورًا تشريعيًا ملحوظًا في مجال الإعلام المرئي والمسموع نتيجة للتغيرات المتسارعة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية على أنماط نقل الخبر والإعلام المرئي والمسموع. فقد بدأ التنظيم القانوني لهذا القطاع منذ صدور قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية رقم (35) لسنة 2000، والذي منح المؤسسة صلاحيات واسعة لممارسة أعمال البث الإذاعي، مع غياب أي إطار قانوني عصري يواكب التطورات التكنولوجية المتعلقة باستخدام الطيف الترددي للبث والإعادة. ومع تصاعد انتشار الفضائيات ومحطات الإذاعة الخاصة العابرة للحدود، برزت الحاجة إلى قانون ينظم القطاع بما يحقق التوازن بين حرية الإعلام والاستثمار وضمان الرقابة التنظيمية، فصدرت المبادرة بقانون الإعلام المرئي والمسموع المؤقت رقم (71) لسنة 2002، الذي أنشأ هيئة مستقلة تهدف إلى تنمية القطاع، منح التراخيص، مراقبة الأداء، وإجازة المصنفات الإعلامية، فضلاً عن خلق بيئة استثمارية محفزة للقطاع الخاص. وكان من أهم العناصر المصاحبة لتنظيم الإعلام المرئي والمسموع في الأردن دور قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995، الذي نظم الطيف الترددي الأردني باعتباره ثروة وطنية، وحدد الصلاحيات الفنية والهندسية المتعلقة بالبث الإذاعي والتلفزيوني، مما وفر قاعدة تقنية وتنظيمية لضمان تنسيق الهيئة مع قطاع الاتصالات ومنع أي تضارب في استخدام الترددات. وبلغ هذا التطور ذروته بإصدار قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (26) لسنة 2015 مع كامل تعديلاته، الذي أعاد صياغة الأطر التنظيمية بشكل متكامل، مؤكداً على استقلال الهيئة إدارياً ومالياً، وضبط العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتحديد صلاحيات الهيئة والمرخص لهم، مع مراعاة التنسيق الفني مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. وقد ساهم هذا الإطار القانوني في تعزيز حرية التعبير، وكسر احتكار الدولة للبث الإذاعي والتلفزيوني، وتوفير

حماية دستورية وفق نصوص المادة 15 من الدستور الأردني، بما يضمن ممارسة الإعلام المرئي والمسموع ضمن ضوابط قانونية واضحة ومتطورة تحافظ على الأمن الوطني والسلم المجتمعي، وتفتح المجال أمام المنافسة الاستثمارية وتنمية الصناعات الوطنية ذات الصلة (العنزي، 2010).

ويرى الباحث أن قانون الإعلام المرئي والمسموع الأردني شهد مسارًا تطوريًا متدرجًا يعكس محاولات مستمرة لمواءمة حرية الإعلام مع الضوابط القانونية والتنظيمية اللازمة لحماية المصلحة العامة. فقد بدأت هذه التجربة مع قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية رقم (35) لسنة 2000، الذي منح المؤسسة صلاحيات حصرية للبث الإذاعي، قبل أن يشهد القطاع تحولات نوعية مع صدور قانون الإعلام المرئي والمسموع المؤقت رقم (71) لسنة 2002، والذي أنشأ هيئة مستقلة لتنظيم القطاع ومنح التراخيص ومراقبة الأداء، ما فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار الإعلامي وضمن بيئة تنظيمية واضحة. ومع تطور المشهد الإعلامي وظهور الوسائط الرقمية، جاء قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (26) لسنة 2015 ليعيد صياغة الإطار القانوني بشكل متكامل، مؤكداً استقلال الهيئة إداريًا وماليًا، وضبط العلاقة بين القطاعين العام والخاص، مع الالتزام بالمبادئ الدستورية لحرية التعبير. ويشير هذا التطور التشريعي إلى أن مسار تنظيم الإعلام المرئي والمسموع في الأردن لم يكن خطًّا ثابتًا نحو الانفتاح، بل هو مسار متأرجح يجمع بين تعزيز حرية الإعلام، وتشديد الرقابة التنظيمية والفنية، بما يعكس التوازن بين التطور التقني والتحولات السياسية والاجتماعية في المملكة.

أهداف قانون الإعلام المرئي والمسموع في الأردن

يهدف قانون الإعلام المرئي والمسموع الأردني رقم 26 لسنة 2015 إلى تنظيم قطاع الإعلام المرئي والمسموع بشكل يضمن تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحقوق الجمهور من جهة، وحماية المصلحة العامة والضبط القانوني من جهة أخرى. ويُبرز القانون مجموعة من الأهداف الرئيسة، تبدأ بتنمية هذا

القطاع وتهيئة بيئة استثمارية فيه، وضبط نشاطاته من خلال منح التراخيص ومراقبة أعمال المرخص لهم، وإجازة المصنفات ومنح الرخص اللازمة لإنتاجها وتداولها وعرضها (المواد 4 و20 و21)، كما يسعى القانون إلى تعزيز استقلال الهيئة الإدارية المعنية بالإشراف على الإعلام المرئي والمسموع، وضمان التزامها بالخطط والسياسات الوطنية المعتمدة، بما في ذلك إعداد برامج التدريب ورفع كفاءة الإعلاميين وتنظيم الدراسات والبحوث والمؤتمرات في هذا المجال (المادة 4) ويحرص القانون كذلك على حماية حقوق الجمهور والمجتمع من خلال تحديد الشروط الواجب التقيد بها في محتوى البث، ومنع بث المواد المخالفة للآداب العامة أو المهددة للأمن الوطني أو السلم المجتمعي، وضمان احترام حقوق الملكية الفكرية والفنية والحقوق الإنسانية (المادة 20). إضافة إلى ذلك، يوفر القانون أطرًا واضحة لتوزيع الترددات واستخدامها، وضبط المعدات والأجهزة التقنية المستخدمة في البث والإعادة، بما يتوافق مع المعايير الوطنية والدولية (المادة 5)، وهو ما يعكس حرص التشريع الأردني على تنظيم هذا القطاع الحيوي بطريقة متكاملة تراعي التطور التقني، وتضمن التعددية الإعلامية، وتحقق مصلحة المجتمع والدولة على حد سواء (موقع وزارة الاتصال الحكومي، 2025).

الفرع الثاني: قانون الجرائم الإلكترونية وتطبيقاته على الشائعات

التطور التاريخي لقانون الجرائم الإلكترونية في الأردن

جاء صدور قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم (27) لسنة 2015 استجابةً للتحولات الرقمية المتسارعة وارتفاع معدلات الجرائم التي تستهدف الشبكات المعلوماتية والأنظمة الإلكترونية، وقد تضمن القانون أحكامًا خاصة لمعاقبة الأفعال غير المشروعة التي تقع باستخدام الوسائط التقنية الحديثة، مثل الدخول غير المشروع إلى أنظمة المعلومات، والاعتداء على البيانات، والتجسس الإلكتروني، والاحتيال المصرفي، إضافة إلى الجرائم المتعلقة بنشر المواد الإباحية واستغلال الأطفال

عبر الفضاء الرقمي، إلا أن القانون أثار منذ صدوره جدلاً واسعًا في الأوساط الحقوقية والإعلامية، بسبب ما اعتبره البعض قيودًا مفروضة على حرية الرأي والتعبير، ولا سيما من خلال المادة (11) المتعلقة بالذم والقدح عبر الشبكة المعلوماتية، والتي أدت إلى زيادة ملحوظة في أعداد القضايا المسجلة في هذا السياق. ومع التعديلات اللاحقة في عام 2017، توسع نطاق القانون ليشمل خطاب الكراهية، الأمر الذي زاد من المخاوف بشأن اتساع التفسيرات القانونية وإمكانية استخدامها لتقييد النقد المشروع (القبيلات, 2019).

وإدراكًا لمخاطر التطور التقني المتسارع وما يترتب عليه من ممارسات غير مشروعة في الفضاء الرقمي، أقر المشرّع الأردني قانون الجرائم الإلكترونية رقم (17) لسنة 2023 كإطار قانوني شامل لتنظيم التعامل مع الأفعال الجرمية عبر الشبكة المعلوماتية. فقد تضمن القانون تعريفات دقيقة لمفاهيم رئيسة مثل البيانات، المعلومات، أنظمة وتقنيات المعلومات، ومنصات التواصل الاجتماعي، وأرسى منظومة متكاملة من العقوبات تتدرج تبعًا لخطورة الفعل المرتكب. إذ شملت النصوص التجريم المتعلق بالدخول غير المشروع إلى الأنظمة الإلكترونية، وانتحال الحسابات والهويات الرقمية، ونشر البرمجيات الخبيثة، فضلًا عن الاحتيال والابتزاز عبر الوسائط الإلكترونية، وانتهاك الخصوصية، والترويج للفجور والإباحية، ونشر الأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية. كما أولى القانون أهمية خاصة لحماية الأمن الوطني والأنظمة المالية من خلال تشديد العقوبات في حال استهداف البنى التحتية الحيوية أو استغلال المنصات للترويج غير المشروع للأسلحة والأموال. ويبرز في هذا السياق تكريس المسؤولية القانونية لمديري المواقع وصفحات التواصل عن المحتوى المنشور، بما يعزز من الرقابة الذاتية والالتزام بالقواعد القانونية، وبذلك يعكس القانون الجديد محاولة جادة لتحقيق التوازن بين حماية المجتمع من مخاطر الفضاء الإلكتروني

من جهة، وصون حرية التعبير ضمن الضوابط المشروعة من جهة أخرى، في انسجام مع المبادئ الدستورية والمعايير الدولية ذات الصلة (موقع ديوان التشريع والرأي، 2025).

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن التطور التاريخي للقانون يعكس استجابة المشرّع الأردني للتحولات التكنولوجية والتهديدات السيبرانية المتصاعدة، في إطار محاولة دائمة لتحقيق توازن بين متطلبات الأمن الرقمي وحماية الحريات العامة، وهو ما يبقى محورًا للنقاش والجدل في الأوساط القانونية والإعلامية.

ويمكن تعريف الجرائم الإلكترونية وفقاً لما ورد في الفقه والقضاء، حيث لم يحدد المشرع الأردني تعريفاً لها في قانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) لسنة 2015، وإنما نظم الأحكام الخاصة بها. وتعني الجريمة الإلكترونية "كل سلوك غير مشروع يعاقب عليه القانون، تُستخدم فيه إحدى الوسائط الإلكترونية، أو أكثر كأداة ،أو بيئة، أو هدف لارتكاب الجريمة، ويمكن صياغتها بشكل أبسط باعتبارها كل فعل أو امتناع عن فعل غير قانوني يتم باستخدام تقنيات المعلومات، الشبكة المعلوماتية، أو أنظمة المعلومات، بهدف إلحاق الضرر أو ارتكاب مخالفة قانونية" (القبيلات, 2019, ص 87)،

ويرى الباحث أن هذا التعريف المفهوم يشمل أفعالاً مثل الذم والقدح عبر الإنترنت، نشر معلومات كاذبة، استخدام الشبكات الاجتماعية للتحريض على الكراهية، أو أي أفعال تهدد الأمن الإلكتروني أو النظام العام، مع ملاحظة أن تطبيق القانون في الأردن أثار جدلاً بشأن تقييد حرية التعبير.

أهداف قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن

يهدف قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لسنة 2023 إلى تنظيم استخدام الشبكات المعلوماتية وتقنيات المعلومات ومنصات التواصل الاجتماعي بما يحقق حماية الأمن الوطني، والنظام العام، وسلامة المجتمع، والأفراد من الانتهاكات الرقمية المختلفة. ومن خلال الاستناد إلى

نصوص قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لسنة 2023، يمكن توضيح أهداف القانون وتلخيصها على النحو التالي (موقع ديوان التشريع والرأي، 2025):

1. **حماية البيانات والمعلومات** :يضمن القانون حفظ البيانات والمعلومات الإلكترونية وسرية المعاملات الرقمية، ومنع أي دخول أو وصول غير مصرح به إلى أنظمة المعلومات أو الشبكات المعلوماتية أو المواقع الإلكترونية، سواء كان ذلك للاطلاع، أو لتعديل، أو تدمير أو نقل المعلومات.
2. **مكافحة الجرائم الإلكترونية** :يفرض القانون عقوبات محددة على الأفعال المخالفة مثل القرصنة الإلكترونية، إنشاء الحسابات المزورة، انتحال الشخصيات، اعتراض خطوط البيانات، نشر البرامج الضارة أو الفيروسات، والجرائم المالية الإلكترونية، بما يسهم في الحد من انتشار السلوكيات غير القانونية عبر الشبكات الرقمية.
3. **حماية حقوق الأفراد والمجتمع** :يهدف القانون إلى حماية الأفراد من الانتهاكات التي تمس سمعتهم أو تعرضهم للإيذاء، مثل التشهير الإلكتروني، نشر المحتوى الإباحي، استغلال القاصرين أو ذوي الإعاقة، ونشر الأخبار الكاذبة التي تهدد الأمن الاجتماعي والسلم المجتمعي.
4. **تعزيز الأمن الوطني والبنية التحتية الحيوية** :ينص القانون على حماية البيانات والمعلومات التابعة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والبنية التحتية الحيوية، ويضع عقوبات مشددة على من يحاول الوصول إليها أو التلاعب بها، مما يساهم في صون مصالح الدولة وأمنها السيبراني.
5. **تنظيم التعامل مع منصات التواصل الاجتماعي ومزودي الخدمة** :يشمل القانون إلزام منصات التواصل الاجتماعي، خصوصًا تلك العاملة خارج المملكة ولديها عدد كبير من المستخدمين

الأردنيين، بإنشاء مكاتب تمثيل داخل المملكة للامتثال للطلبات القضائية، وضمان الالتزام بحظر أو إزالة المحتوى المخالف، بما يدعم سيادة القانون وحماية المجتمع الرقمي.

6. **تحفيز التعاون القضائي والرقابي** :يوفر القانون الأساس القانوني للملاحقة القضائية الفعالة للجرائم الإلكترونية، مع ضمان جمع الأدلة الرقمية، وضبط الأجهزة والبرامج، وتنظيم صلاحيات الضابطة العدلية، بما يعزز قدرة الدولة على كشف الجرائم الإلكترونية ومعاقبة مرتكبيها.

بالتالي، يمثل قانون الجرائم الإلكترونية الأردني إطاراً تشريعياً متكاملاً يوازن بين حماية الأمن الوطني وحقوق الأفراد، وتنظيم استخدام التكنولوجيا الرقمية، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، بما يساهم في بناء بيئة رقمية آمنة ومستقرة داخل المملكة.

دور قانون الجرائم الإلكترونية في مكافحة الشائعات

يلعب قانون الجرائم الإلكترونية رقم (17) لسنة 2023 دورًا محوريًا في تنظيم استخدام الفضاء الإلكتروني في الأردن وحماية الأفراد والجهات الرسمية من الجرائم المرتكبة عبر الشبكات وأنظمة المعلومات ووسائل تقنية المعلومات، بما يسهم في مكافحة الشائعات والأخبار الكاذبة وتعزيز الأمن المجتمعي.

فقد تضمن القانون تعريفات شاملة للمصطلحات الأساسية مثل البيانات، المعلومات، نظام المعلومات، الشبكة المعلوماتية، منصات التواصل الاجتماعي، مزوّد الخدمة، والبنية التحتية الحرجة، وهو ما يهيئ أساسًا قانونيًا واضحًا لتطبيق أحكامه. كما نص على عقوبات الدخول غير المشروع إلى الشبكات أو أنظمة المعلومات أو المواقع الإلكترونية، وتجريم إنشاء الحسابات أو الصفحات الوهمية وانتحال الصفات (المواد 3–5)، بالإضافة إلى تشديد العقوبة على اختراق الأنظمة الحكومية والمالية والمصرفية واعتبار ذلك جناية تُعاقب بالأشغال المؤقتة (المواد 4 و9).

وعلاوة على ذلك، جرى تجريم نشر الأخبار الكاذبة، الذم والتحقير، اغتيال الشخصية، إثارة الفتنة والكراهية، وازدراء الأديان، بالإضافة إلى المحتويات الإباحية والاستغلال الجنسي للأطفال وذوي الإعاقة، والتهديد والابتزاز الإلكتروني، ونشر أو الترويج لتصنيع الأسلحة والمتفجرات (المواد 10–19).

كما أكدت المادة 25 مسؤولية مديري المواقع وصفحات التواصل عن المحتوى غير القانوني المنشور فيها، مع تحديد ظروف مشددة للعقوبة إذا ارتكب الجاني الجريمة مستغلاً وظيفته، أو ضد أكثر من مجني عليه، أو لمصلحة دولة أجنبية أو تنظيم غير مشروع (المادة 28)، وإمكانية تخفيض العقوبة للنصف إذا ساعد الفاعل في الكشف عن الجرائم قبل إحالتها للمدعي العام (المادة 29). ومن خلال هذه الأحكام، يسهم القانون في خلق بيئة إلكترونية منظمة، تحد من انتشار المعلومات المضللة، وتعزز مسؤولية مستخدمي الفضاء الرقمي تجاه المجتمع، كما توفر آليات واضحة لملاحقة المخالفين وتوقيع العقوبات المناسبة، بما يدعم الأمن الاجتماعي والنظام العام ويعزز الثقة بين الجمهور والمحتوى الرقمي (موقع رئاسة الوزراء، 2025)

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة المشاقبة (2021), بعنوان " **التنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الأردن وأثره في العمل الصحفي "دراسة تطبيقية على الصحفيين الأردنيين بالمواقع الإخبارية"**،

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى بيان التنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الأردن وأثر ذلك على العمل الصحفي من وجه نظر الصحفيين الأردنيين العاملين في المواقع الإخبارية، وبيان دور النصوص القانونية الخاصة في رفع سقف الحرية أو تقيدها من خلال اظهار الآثار التي تترتب على الصحفيين، بالإضافة إلى عرض مختلف التشريعات الأردنية التي تناولته، وذلك باستخدام المنهج الوصفي المسحي، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (178) صحفي وصحفية

عاملين في المواقع الإخبارية الأردنية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن النسبة الأعلى من الصحفيين الأردنيين العاملين في المواقع الاخبارية (36.9%) يرون بأن حالة الحريات الإعلامية شهدت تقدما، وبينت الدراسة أن البيانات إلى أن النسبة الأعلى من الصحفيين الأردنيين العاملين في المواقع النسبة الأعلى من الصحفيين (51.3%) يرون بأن تأثير التشريعات الناظمة للمواقع الإخبارية على العمل في المواقع الإخبارية سلبي، ويوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الأردن من وجه نظر الصحفيين الأردنيين على المواقع الإخبارية.

ويبرز التعليق على هذه الدراسة من خلال اهتمامها بأثر التشريعات على العمل الإعلامي والحرية الصحفية، وهو عنصر مشترك مع الدراسة الحالية التي تهتم بتقييم فاعلية التشريعات الإعلامية، ولكنها اختلفت معها في عدم ربط تأثير التشريعات بانتشار الشائعات الرقمية أو أثرها على الأمن القومي، بينما الدراسة الحالية تجمع بين التشريعات الإعلامية، الشائعات الرقمية، ووعي الإعلاميين الأردنيين.

دراسة المزاهرة (2021), بعنوان " أثر نشر الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن القومي الأردني وسبل مواجهتها من وجهة نظر النخب السياسية والإعلامية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة التعرف الى تأثير الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن القومي الأردني وسبل مواجهتها من وجهة نظر النخب السياسية والإعلامية الأردنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح عن طريق تصميم استبانة تم توزيعها على عينة قوامها (125) مفردة من النخب الأردنية السياسية والإعلامية وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن أكثر شبكات التواصل الاجتماعي نشراً للشائعات وتأثيراً على الأمن القومي هي شبكة الفيس بوك بنسبة بلغت (83.7%)، وأن أكثر مضامين الشائعات عبر شبكات التواصل

الاجتماعي – التي تشكل خطورة على الأمن القومي – هي إثارة البلبلة والتأثير على الشعور الوطني للمواطنين" وجاءت بنسبة (90.70%)، وأن خطورة شائعات شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن القومي تتمثل في المرتبة الأولى بنشر الفوضى في المجتمع ، كما توصلت الدراسة إلى أن أفضل السبل لمكافحة الشائعات هي توفير المعلومات الرسمية ونفي الشائعات والرد عليها وجاءت بنسبة بلغت (72.09).

وَيُمْكِنُ التعليق على هذه الدراسة في تركيزها على تأثير الشائعات الرقمية على الأمن القومي الأردني من وجهة نظر النخب السياسية والإعلامية، وهو محور قريب من الدراسة الحالية.بينما اختلفت في كونها لم تدرس أثر التشريعات الإعلامية أو وعي الإعلاميين بها، بينما الدراسة الحالية تقيم العلاقة بين التشريعات الإعلامية، ووعي الإعلاميين، والقدرة على الحد من الشائعات.

دراسة بني صالح (2021)، بعنوان: " أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأمن المجتمعي والوطني في الأردن".

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .وأظهرت النتائج أن هذه الوسائل يمكن أن تُحدث تأثيرات متعددة على الأمن الوطني والمجتمعي، حيث قد تُستغل في ارتكاب جرائم مثل التشهير والتهديد بالقرصنة المالية، إلى جانب استخدامها من قبل بعض الجماعات للتواصل بين أفرادها ومناقشة خططها. كما بينت الدراسة أن لهذه المنصات دورًا في تهديد الأمن الاجتماعي المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن الوطني، من خلال إثارة الفتن الطائفية، ومحاولة تقويض الهوية الثقافية، وإذكاء النزاعات الداخلية.

ويكمن التعليق على هذه الدراسة في كونها ركزت على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأمن الوطني والمجتمعي، وهو عنصر مشترك مع الدراسة الحالية، ينما اختلفت في كونها لم تربط

بين هذه الوسائل وبين الشائعات الرقمية أو تقييم التشريعات الإعلامية، بينما الدراسة الحالية تقدم تحليلاً متكاملاً يجمع بين الشائعات، الإعلاميين، والتشريعات.

دراسة حربي (2021)، بعنوان " نشر الشائعات عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي: آثارها –المسئولية المترتبة عليها –سبل التصدي لها، "دراسة مقارنة ".

موضوع الشائعات وانتشارها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مبينةً خطورتها البالغة على تماسك المجتمع المصري، حيث اعتُبرت إحدى أدوات حروب الجيل الرابع .وأظهرت النتائج أن نشر الشائعات عبر هذه المنصات يترتب عليه مسؤوليات جنائية ومدنية، وأن مواجهتها تستلزم تعاونًا وتنسيقًا بين مختلف مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية، من خلال ملاحقة مروجي الشائعات والمتورطين في الإرهاب المعلوماتي وتتبع آثارهم. كما أكدت الدراسة أن تصاعد هذه الظاهرة يمثل عنصر تهديد جديدًا للأمن القومي، سواء من خلال الأجهزة الاستخباراتية الدولية، أو الجماعات الإرهابية، أو عبر استغلالها في القرصنة والجريمة الإلكترونية. ويُعزى التعليق على هذه الدراسة بأنها ركزت على آثار الشائعات ومسؤولية الدولة في مواجهتها، وهو عنصر عام يشبه الدراسة الحالية، بينما اختلفت في كونها اقتصرت على السياق المصري، ولم تتناول وعي الإعلاميين أو فعالية التشريعات في الأردن، بينما الدراسة الحالية تقدم تقييمًا ميدانيًا شاملاً لهذه الجوانب.

تناولت دراسة العفيف (2021)، بعنوان":تأثير تشريعات الإعلام الإلكتروني على الأداء المهني للقائم بالاتصال في المواقع الإلكترونية الإخبارية الأردنية"،

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى التشريعات القانونية المنظمة للإعلام الإلكتروني وانعكاسها على الأداء المهني للعاملين في هذه المواقع. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الميداني وشملت عينة من (300) فرد من الصحفيين والكتاب والإعلاميين، بهدف قياس مدى تأثير المادة (49) من قانون المطبوعات والنشر الأردني، التي فرضت على المواقع الإلكترونية التسجيل والترخيص، في الممارسة

المهنية الصحفية، أظهرت النتائج أن هذه التشريعات انعكست بشكل مباشر على طبيعة المحتوى الإعلامي المنشور، حيث قيّدت حرية النشر والتوزيع وأضعفت دور الإعلام في مناقشة قضايا المجتمع الحساسة. كما أوضحت الدراسة أن إلزام المواقع الإلكترونية بالتسجيل وفق المادة (49) أوجد حالة من الرقابة الذاتية لدى الصحفيين، وأدى إلى تقليص مساحة الحرية الصحفية. وأكدت النتائج أن حوالي (56%) من المبحوثين يرون أن هذه التشريعات حدّت من قدرة الإعلام الإلكتروني على أداء رسالته المهنية بفاعلية، فيما اعتبر آخرون أنها قد تسهم في تنظيم العمل الإعلامي لكنها ما تزال بحاجة إلى تطوير لتواكب التطورات التكنولوجية وتدعم حرية الصحافة.

ويتمحور التعليق على هذه الدراسة في أنها اهتمت بالدور التشريعي على الأداء المهني للإعلاميين في الأردن، وهو جانب مشترك مع الدراسة الحالية، بينما اختلفت في كونها لم تركز على الشائعات الرقمية أو تأثيرها على الأمن القومي، بينما الدراسة الحالية تدمج هذه العناصر الثلاثة معًا.

دراسة حداد (2020), بعنوان "دور الإعلام الأردني في مواجهة الشائعات من وجهة نظر القائمين على الاتصال في الأردن"،

هدفت هذه الدراسة التعرف الى دوافع انتشار الشائعات في الأردن، وبيان دور الإعلام الأردني في مواجهة هذا الانتشار، وذلك باستخدام المنهج الوصفي المسحي بالتطبيق على جميع العاملين في التلفزيون الأردني ووكالة الأنباء الأردنية وصحيفة الرأي وبلغ عددهم (397). توصلت الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي جاءت في المرتبة الأولى كأكثر الوسائل الإعلامية مساهمة في نشر الشائعات بنسبة 87.3٪ .كما أظهرت النتائج أن الشائعات الاجتماعية تعد الأكثر تداولاً في الأردن، وكانت اغتيال الشخصيات العامة من أبرز الدوافع وراء انتشارها، أما بالنسبة للإجراءات الوطنية للحد من انتشار الشائعات، فقد تمثل أبرزها في التشريعات الناظمة لمحاربة الشائعات في الأردن وفيما يتعلق بدور الإعلام الأردني في

مواجهة الشائعات، فقد تمثل في الحفاظ على دقة المعلومات التي توفرها الوسائل الإعلامية، بما يسهم في محاربة الشائعات وتقليل تأثيرها على الجمهور.

ويُلاحظ في هذه الدراسة أنها ركّزت على دور الإعلام الأردني في مواجهة الشائعات، مع الإشارة إلى شبكات التواصل الاجتماعي كأكثر الوسائل تأثيرًا في انتشار الشائعات، وهو ما يتقاطع مع موضوع الدراسة الحالية التي تركز أيضًا على الشائعات الرقمية واختلفت معها في انها لم تتناول أثر التشريعات الإعلامية على قدرة الإعلاميين في مواجهة الشائعات أو تقييم وعيهم القانوني، بينما الدراسة الحالية تدمج بين التشريعات الإعلامية ووعي الإعلاميين وأثر ذلك على الأمن القومي الأردني.

تناولت دراسة عيسى (2020)، بعنوان: "كفاءة تشريعات وتنظيمات العمل الإعلامي بمصر في مواجهة الشائعات على مواقع الإعلام الإلكترونية"،

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية التي وضعتها مصر لمواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية.واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المادة العلمية من مصادر متنوعة وفحص مصداقيتها، واستخلاص الشواهد والأدلة وتحليلها ضمن سياق يجيب عن تساؤلات البحث. كما استخدمت الدراسة بعض الأساليب الكمية والعرض الجدولي لتوضيح المعلومات، وأظهرت نتائج الدراسة أن هجمة الشائعات تمثل أزمة كبيرة دفعت الدولة المصرية لتفعيل قدراتها لمواجهتها، وأن المواقع الإخبارية الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورًا كبيرًا في نشر الشائعات. كما بينت الدراسة أن التشريعات والتنظيمات القائمة ومستحدثة تمارس أدوارها لمواجهة الظاهرة، إلا أن كفاءتها متوسطة وتحتاجة إلى مزيد من التحسين والمتابعة والدعم، وفق توصيات الدراسة.

ويتمثّل جانب التعليق على هذه الدراسة في أنها تناولت كفاءة التشريعات في مواجهة الشائعات الرقمية، وهو محور مشابه للدراسة الحالي، بينما اختلفت في كونها تناولت الدراسة في مصر وركزت على التشريعات فقط دون ربطها بوعي الإعلاميين أو تأثيرها على الأمن القومي الأردني، بينما الدراسة الحالية تقدم هذا الربط بشكل متكامل.

تناولت دراسة هيلات واخرون (2019)، بعنوان: " إدراك القائمين بالاتصال في المواقع الاخبارية الالكترونية الاردنية لقانون الجرائم الإلكترونية وعلاقته بالممارسة المهنية"،

وهدفت الدراسة الى التعرف على إدراك ووعي العاملين في الصحافة الإلكترونية الأردنية بالضوابط القانونية بشكل عام، وبقانون الجرائم الإلكترونية بشكل خاص، باعتباره مجالًا مهمًا لقياس مدى فهم الصحفيين لهذه القوانين. والتعرف على اتجاهات العاملين في الإعلام الإلكتروني وتقييمهم لقانون الجرائم الإلكترونية وأثره على الممارسة الإعلامية المهنية، واستندت الدراسة إلى العاملين في المواقع الإخبارية الإلكترونية المرخصة وفق التشريعات والقوانين الأردنية وعددها (174) موقعًا، فيما تكونت عينة الدراسة من المواقع العشرين الأولى وفق ترتيب "أليكسا". واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.وأظهرت النتائج أن قانون الجرائم الإلكترونية يؤثر على تقدم العملية الإعلامية، حيث تمنع بعض بنوده نشر معلومات تتعلق بالمصلحة العامة وتقيد بعض فقراته حرية الرأي. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للعوامل الديموغرافية للمبحوثين فيما يتعلق بإدراكهم وتقويمهم للضوابط القانونية وأثرها على الأداء المهني. ويُشار في التعليق على هذه الدراسة إلى أنها ركّزت على وعي الإعلاميين بالقوانين وتأثيرها على الممارسة المهنية، وهو عنصر موجود في الدراسة الحالية، بينما اختلفت في كونها لم تركز على الشائعات الرقمية أو تقييم فاعلية التشريعات في حماية الأمن القومي، وهو ما توفره الدراسة الحالية.

دراسة Chukwuere & Chijioke (2018)، بعنوان "The impact of social media messages on national security in Nigeria"، "أثر الرسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي على الأمن القومي في نيجيريا"،

الهدف من هذه الدراسة التعرف على تأثير المنصات الاجتماعية مثل Facebookو Twitter و WhatsAppعلى الأمن القومي النيجيري، حيث استخدمت الدراسة النهج الوصفي واعتمدت على منهج المسح بالاستبيان الإلكتروني لعينة مكونة من (168) مفردة. وتوصلت النتائج إلى أن الجماعات المتمردة استغلت هذه الوسائل لنشر أجندتها، كما قام بعض الأفراد بنشر أخبار مضللة وغير دقيقة. ومع ذلك، أوضحت الدراسة أن هذه الرسائل لم تُشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، وأن المبحوثين لم يكونوا على يقين من أن تلك الشبكات ساهمت في زيادة انعدام الأمن بالمناطق التي تشهد نشاطًا للمتمردين والانفصاليين.

ويتجسّد التعليق على هذه الدراسة في كونها تناولت تأثير الشائعات الرقمية على الأمن القومي، وهو عنصر مشابه للدراسة الحالية، بينما اختلفت في كون الدراسة أجريت في نيجيريا ولم تربط بين التشريعات الإعلامية أو وعي الإعلاميين، بينما الدراسة الحالية تقدم تقييمًا ميدانيًا شاملاً للتشريعات الإعلامية الأردنية ووعي الإعلاميين بها وتأثير ذلك على الأمن القومي.

دراسة Devi & Karthika (2018)، بعنوان "Rumor analysis on Twitter and user trust"، "تحليل الشائعات على تويتر وثقة المستخدمين"،

الهدف من هذه الدراسة تحليل طبيعة الشائعات المنتشرة عبر موقع تويتر، مع التركيز على علاقة طول الشائعة ووجود الصور المرفقة بها بمستوى ثقة المستخدمين. وقد اعتمد الباحث على تحليل (103) تغريدة لصحفيين أمريكيين ومدونين، باستخدام تقديرات بنك الحقائق الذي يهتم بمصداقية المعلومات الحساسة زمنيًا على تويتر. وأظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل المصدر

الرئيس لانتشار الشائعات، خاصة في أوقات الأزمات والطوارئ، حيث تبين من خلال فحص الشائعات المتداولة أثناء زلزال شرق اليابان الكبير في مارس 2011 أن تغريدة واحدة صحيحة فقط كانت منتشرة على نطاق واسع بين المستخدمين، بينما غلبت الأخبار غير الدقيقة. وينصبّ التعليق على هذه الدراسة على أنها تناولت الشائعات الرقمية على تويتر وثقة المستخدمين، وهو موضوع قريب من الشائعات الرقمية في الدراسة الحالية، بينما اختلفت في كون الدراسة لم تدرس أثر التشريعات الإعلامية أو وعي الإعلاميين، بينما الدراسة الحالية تربط بين هذه العناصر الثلاثة.

دراسة Allam, Rasha (2018)، بعنوان: "Egypt-Media Landscape ." مشهد الإعلام في مصر".

هدفت الدراسة الى تحليل المادة 19 من قانون 2018 الخاص بالصحافة والإعلام في ظل الصحافة الإلكترونية ودور المجلس الأعلى للإعلام في جمهورية مصر العربية، بهدف تقييم مدى امتثال القانون للمعايير الدولية لحرية التعبير، وركزت الدراسة على كيفية تأثير القانون على حرية الصحافة في مصر، من خلال فرضه قيودًا متعددة على الصحفيين ووسائل الإعلام الإلكترونية، بما في ذلك إمكانية المجلس الأعلى إصدار أوامر بحجب المواقع الإلكترونية دون إشراف قضائي مستقل. واعتمدت الدراسة على تحليل نصوص القانون والممارسات العملية لتحديد مدى توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.، وأظهرت النتائج أن القانون يفتقر إلى الشفافية، حيث لا توجد قوائم واضحة بالمواقع المحجوبة أو أسباب الحجب، مما يقيد قدرة الجمهور على الطعن في هذه القرارات. كما بينت الدراسة أن القانون لا يميز بين أشكال التنظيم المختلفة للبث والمطبوعات ووسائل الإعلام الإلكترونية، ويفرض متطلبات إدارية وعقودًا تنظيمية مرهقة للصحفيين، ويحد من مشاركتهم في المؤتمرات والتفاعل مع المواطنين، وأشارت النتائج إلى أن المادة 19 قد توسع نطاق الإجراءات التقييدية القائمة ضد الصحفيين والمدونين وأصوات المعارضة، وأن الجوانب الإشكالية للقانون بحاجة

إلى معالجة عاجلة لضمان توجيه حرية الصحافة في مصر نحو مسار أكثر إيجابية ومواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

دراسة Gennady & Marina (2017)، بعنوان "Role of Media Rumors in the Modern Society" "دور الشائعات الإعلامية في المجتمع الحديث".

هدفت إلى استكشاف دور الشائعات في المجتمعات المعاصرة، من خلال تناولها كآلية مؤثرة في العصر الحديث. ركزت الدراسة على الرسائل المطبوعة والإلكترونية وعلاقتها بانتشار الشائعات، واعتمدت على مجموعة من المناهج التحليلية، شملت :المنهج الاستقرائي، الوصفي، المقارن، والتحليل المعرفي والخطابي الدلالي، وذلك بهدف تفكيك طبيعة الشائعات المعقدة في الخطاب الإعلامي المعاصر، وسعت الدراسة إلى تحديد دور الشائعات الإعلامية في المجتمع الحديث، واستشراف أساليب التحليل المستقبلية لتطويرعلم دراسة الشائعات ونظريات الاتصال. وخلصت النتائج إلى أن وسائل الإعلام أحيانًا تؤدي وظيفة نشر الشائعات من خلال الإثارة الزائفة وترويج الأكاذيب بدلاً من الالتزام بالحقائق والحجج الموضوعية.

ويتمثّل التعليق على هذه الدراسة في كونها ركزت على دور الشائعات الإعلامية في المجتمعات الحديثة، وهو موضوع عام مشترك، بينما اختلفت في كون الدراسة تحليل نظري أكثر ولم يشمل تقييم ميداني أو تأثير التشريعات على وعي الإعلاميين والأمن القومي، بينما الدراسة الحالية تعتمد المنهج الميداني وتقييم التشريعات ووعي الإعلاميين في الأردن.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الأدبيات البحثية والدراسات السابقة , يتمثل تعليق الباحثة في النقاط التالية:

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في صياغة المشكلة البحثية, وتحديد أهداف الدراسة والمنهج والأدوات المناسبة للدراسة الحالية.
- وساعدت المراجع الأدبية والدراسات السابقة الباحث على تحديد مكونات الإطار دراسة
- واستفاد الباحث أيضاً في اختيار نوع العينة وحجمها .
- توضيح أثر التشريعات القانونية على حرية الإعلام والأداء المهني.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تستند الدراسة في إطارها التحليلي إلى المزاوجة بين نظريتي السلطة والمسؤولية الاجتماعية، وتوظيف منطلقاتهما الفكرية لاختبار الفروض والوقوف على طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث.
- تبحث هذه الدراسة في مدى فاعلية التشريعات الإعلامية الأردنية في مواجهة ظاهرة انتشار الشائعات الرقمية، مع التركيز على وعي الإعلاميين الأردنيين بهذه التشريعات وأثرها على أدائهم المهني في الحد من الشائعات، بالإضافة إلى الكشف عن الثغرات القانونية والعملية التي قد تحد من الدور المنشود للتشريعات في حماية الأمن القومي الأردني.
- تطبيق الدراسة على الإعلاميين الأردنيين بمختلف خصائصهم (العمر، الجنس، الخبرة المهنية، طبيعة وسيلة العمل الإعلامي، المستوى التعليمي)، وذلك من أجل الوقوف على تباين وجهات نظرهم حول فعالية التشريعات الإعلامية في الحد من انتشار الشائعات.

- تنبع أهمية موضوعها من ارتباطه المباشر بالمؤسسات الإعلامية وصناع القرار في الأردن، خصوصًا في ظل العولمة والانتشار الواسع لوسائل الإعلام الرقمي، وما يفرضه ذلك من تحديات تتعلق بانتشار الشائعات وضرورة وجود تشريعات إعلامية فعّالة للحد منها وحماية الأمن القومي والمجتمعي.
- يأتي تميز هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد والجدل الواسع حول الشائعات الرقمية التي تُعد من الظواهر الحديثة نسبيًا في البيئة الإعلامية الأردنية، والتي ما تزال تثير العديد من التساؤلات حول سُبل ضبطها والحد من آثارها السلبية على المجتمع والأمن القومي. وقد ركزت الدراسة على مدى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الإعلامية المتعلقة بمكافحة الشائعات، وعلى تقييمهم لفاعلية هذه التشريعات، لتكون بذلك من الدراسات القليلة التي جمعت بين البعد القانوني والمهني في معالجة ظاهرة الشائعات.

الفصل الثالِث
منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين، وذلك من خلال إجراء هذه الدراسة المسحية.

ويتضمن الفصل الثالث وصفاً لمنهجية الدراسة الذي اتبعه الباحث، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات، وإجراءات التحقق من الصدق والثبات لأداة الدراسة، وإجراءات تطبيق أداة الدراسة على العينة النهائية، وكذلك آلية جمع البيانات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة؛ وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة وتفسيرها، فيما يأتي بيان ذلك:

اولاً: منهج الدراسة

استخدم الباحث دراسة وصفية مسحية، ويقوم المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة بوضعها الحالي، وذلك بوصفها وصفاً دقيقاً، والذي يعبر عنه تعبيراً كمياً وكيفياً، بحيث يعطي التعبير الكمي وصفاً رقمياً من خلال توضيح مقدار هذه الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. وفيما يتعلق بالتعبير الكيفي فيصف الظاهرة ويوضح خصائصها.

ثانياً: مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الإعلاميين الأردنيين العاملين في مختلف وسائل الإعلام (المرئية، المسموعة، المقروءة، والإلكترونية) في القطاعين العام والخاص في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددهم تقريباً (1400) فرد خلال العام 2026/2025.

ثالثاً: عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (405) اعلاميا جرى اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ويبين الجدول رقم (3–1) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والديموغرافية:

الجدول رقم (3–1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والديموغرافية.

المتغير	المستويات	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكور	234	57.8
	اناث	171	42.2
	المجموع	405	100.0
العمر	28 – 18	20	4.9
	39 – 29	126	31.1
	50 – 40	157	38.8
	51 سنة فأكثر	102	25.2
	المجموع	405	100.0
المستوى التعليمي	دبلوم متوسط	10	2.5
	بكالوريوس	166	41.0
	ماجستير	126	31.1
	دكتوراة	103	25.4
	المجموع	405	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	23	5.7
	5 – 3 سنوات	26	6.4
	8 – 6 سنوات	30	7.4
	11 – 9 سنة	36	8.9
	12 سنة فأكثر	290	71.6
	المجموع	405	100.0
التخصص الأكاديمي	الصحافة	130	32.1
	الإذاعة والتلفزيون	30	7.4
	علاقات عامة وإعلام	26	6.4
	الأداب	60	14.8

المتغير	المستويات	العدد	النسبة المئوية %
	الاعلام	52	12.8
	تخصصات مختلفة	107	26.4
	المجموع	405	100.0
نوع المؤسسة الإعلامية	إعلام مسموع ومرئي (قناة المملكة و التلفزيون الاردني وقناة رؤيا)	71	17.5
	إعلام مسموع (حياة ف م، الاردن ف م)	25	6.2
	مؤسسة إعلام مطبوع جريدة يومية (صحيفة الغد والرأي و الدستور والانباط وصدى الشعب)	61	15.1
	وكالة الأنباء الأردنية بترا	15	3.7
	مواقع إلكترونية	93	23.0
	وسائل تواصل إجتماعي التابعة للمؤسسات	140	34.6
	المجموع	405	100.0

ويلاحظ من الجدول رقم (3–1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية، حيث كانت نسبة الذكور (57.8%)، وهي النسبة الأكبر، وكانت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (40 – 50) هي الأعلى حيث كانت النسبة (38.8%).

وفيما يتعلق بتوزيع الأفراد في ضوء متغير المستوى التعليمي، فكانت نسبة الأكبر لمن كان مستواهم التعليمي (الماجستير) حيث كانت نسبتهم (41%)، وكانت نسبة الأفراد الذين كانت عدد سنوات خبرتهم (12 سنة فأكثر) هم الأكثر من بين أفراد الدراسة، حيث كانت نسبتهم (71.6%).

وفيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة في ضوء متغير التخصص الأكاديمي، فقد كانت نسبة الأفراد في تخصص الصحافة هو الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة حيث كانت نسبتهم (32.1%).

ويبين الشكل رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والديموغرافية:

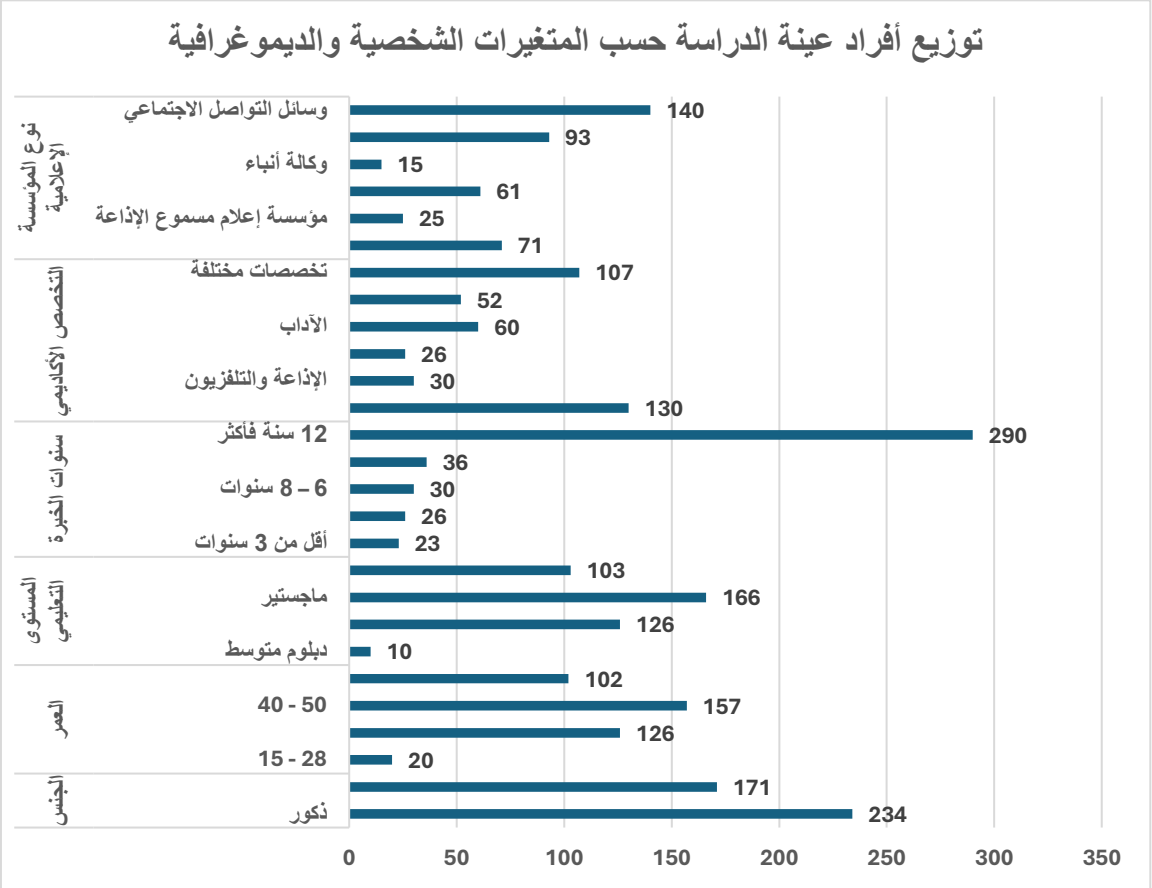

الشكل رقم (3-1): حجم عينة الدراسة في كل مستوى من مستويات المتغيرات الشخصية **والديموغرافية**.

أداة الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وبعد كتابة مجالات الدراسة وفقراتها والمتغيرات الشخصية والديمغرافية المستهدفة، تم الخروج باستبانة تكونت من (27) فقرة توزعت إلى (3) مجالات، وعلى النحو الآتي:

- القسم الأول من الاستبانة: البيانات الديمغرافية والشخصية لعينة الدراسة.
- القسم الثاني من الاستبانة مجالات الدراسة وقد توزعت على النحو الآتي: المجال الأول (فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحدّ من انتشار الشائعات) (9 فقرات)، المجال الثاني (وعي الاعلاميين بالتشريعات الإعلامية والالتزام بها) (9 فقرات)، المجال الثالث (التحديات والثغرات في تطبيق التشريعات الإعلامية) (9 فقرات).
- وتوزعت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الرباعي إذ حددت أربعة مستويات كبدائل على النحو الآتي: (أوافق بشدة (1)، أوافق (2)، محايد (3)، لا أوافق بشدة (4). ويوضح الجدول رقم (3-2) مجالات الاستبانة وعدد الفقرات:

الجدول رقم (3-2) توزيع فقرات الاستبانة على المجالات.

مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	توزيع الفقرات حسب الاستبانة
المجال الأول: فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحدّ من انتشار الشائعات.	9	1 - 9
المجال الثاني: وعي الاعلاميين بالتشريعات الإعلامية والالتزام بها.	9	10 - 18
المجال الثالث: التحديات والثغرات في تطبيق التشريعات الإعلامية.	9	19 - 27
الأداة الكلية	27	1 - 27

وبالتالي تم الخروج بصورة نهائية للاستبانة، جرى تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة وعددها (30) فرداً؛ وذلك بهدف التحقق من الصدق والثبات لأداة الدراسة.

رابعاً: التحقق من إجراءات الصدق لأداة الدراسة

جرى التحقق من صدق أداة الدراسة على النحو الآتي:

أولًا: صدق المحكمين.

قام الباحث بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين والمختصين وكل من لهم علاقة بموضوع الدراسة وذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الاردنية الحكومية والخاصة، وعددهم (7) محكمين (ملحق رقم 2).

حيث طلب من المحكمين تحديد: انتماء كل فقرة للمجال، ووضوح الفقرات، وسلامة اللغة والصياغة، ومدى ترابط الفقرات وتسلسلها وتدرجها المنطقي، واستبعاد الفقرات غير الملائمة، وإجراء التعديل على فقرات أخرى، وعليه تم إجراء تعديلات على بعض الفقرات، وتصحيح صياغة بعض الفقرات الأخرى.

وبعد جمع ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم، قام الباحث بالابقاء على الفقرات التي حصلت على نسبة موافقة (95%) فأكثر بين المحكمين، وعلى ضوء ذلك تم الخروج بصورة نهائية للاستبانة.

ثانيا: التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

جرى تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية قوامها (30) فرداً من خارج عينة الدراسة، وحساب معامل ارتباط بيرسون بين الأداء على الفقرة والعلامة الكلية للمجال الذي تتبع له كل فقرة. ويبين الجدول رقم (3–3) قيم معاملات ارتباط بيرسون لفقرات أداة الدراسة حسب ورودها في الصورة النهائية، والدلالة الإحصائية لكل منها:

الجدول رقم (3-3) قيم معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية.

المجال الأول			المجال الثاني			المجال الثالث		
الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.55	0.002**	10	0.65	0.008**	19	0.66	0.00**
2	0.65	0.00**	11	0.80	0.00**	20	0.79	0.00**
3	0.77	0.00**	12	0.60	0.001**	21	0.87	0.00**
4	0.82	0.00**	13	0.73	0.00**	22	0.81	0.00**
5	0.82	0.00**	14	0.68	0.002**	23	0.61	0.00**
6	0.45	0.01**	15	0.56	0.001**	24	0.78	0.00**
7	0.77	0.00**	16	0.69	0.00**	25	0.48	0.008**
8	0.45	0.01**	17	0.51	0.004**	26	0.48	0.008**
9	0.69	0.00**	18	0.62	0.00**	27	0.43	0.02**

** وتعني: ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

ويلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-3) سابق الذكر أن قيم معاملات ارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات المجال الأول تراوحت بين (0.45-0.82)، وتراوحت قيم معاملات ارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات المجال الثاني بين (0.51-0.80)، وتراوحت قيم معاملات ارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات المجال الثالث بين (0.43-0.87)، وقد كانت جميع قيم معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، وهذا يدل على توافر درجة مرتفعة من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة وقابليتها للتطبيق على عينة الدراسة.

خامساً: التحقق من الثبات لأداة الدراسة

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، قام الباحث بحساب معامل الثبات باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا، ويبين الجدول رقم (3-4) نتائج التحليل:

الجدول رقم (3-4) قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية لأداة الدراسة

مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	معامل ثبات كرونباخ ألفا
المجال الأول: فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحدّ من انتشار الشائعات.	9	0.84
المجال الثاني: وعي الاعلاميين بالتشريعات الإعلامية والالتزام بها.	9	0.81
المجال الثالث: التحديات والثغرات في تطبيق التشريعات الإعلامية.	9	0.78
الأداة الكلية	27	0.92

ويلاحظ من الجدول رقم (3-4) سابق الذكر أن قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا للمجالات تراوحت بين (0.78 – 0.84)، وبلغت قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا للأداة الكلية (0.92).

ويمكن القول من خلال قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا المحسوبة، أنّ أداة الدراسة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد على أداة الدراسة بما تتضمنه من مجالات للتطبيق على عينة الدراسة النهائية؛ بهدف الاجابة عن أسئلة الدراسة البحثية.

سادساً: متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة: اشتملت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الشخصية أوالديمغرافية ممثلة بالآتي:

المتغيرات المستقلة: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، التخصص الأكاديمي، نوع المؤسسة الإعلامية.

المتغير التابع الأول: فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحدّ من انتشار الشائعات.

المتغير التابع الثاني: وعي الاعلاميين بالتشريعات الإعلامية والالتزام بها

المتغير التابع الثالث: التحديات والثغرات في تطبيق التشريعات الإعلامية.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

جرى الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS – V.27)، وذلك لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة. وبالتحديد فقد استخدم الباحث المعالجات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- معامل ارتباط بيرسون؛ وذلك للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.
- معامل الثبات بطريقة معامل ثبات كرونباخ ألفا.
- حساب قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرات والرتب لفقرات الاستبانة.
- وللإجابة عن أسئلة الدراسة كذلك قام الباحث باستخدام المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى – الحد الأدنى) ÷ عدد المستويات

$$= (4 - 1) \div 3$$

$$= 1.00$$

وفي ضوء الحسابات السابقة، قام الباحث بوضع معيار للحكم على كل سؤال بحثي، ويبين الجدول رقم (3–5) ذلك:

الجدول رقم (3–5) المعيار الاحصائي لتفسير المتوسطات وتقديراتها

المتوسط الحسابي	الدرجة
1.00 – 2.00	منخفضة
2.01 – 3.00	متوسطة
3.01 – 4.00	مرتفعة

ثامناً: إجراءات الدراسة

- الاطلاع على المراجع والدراسات والأبحاث والمقالات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- بناء أداة الدراسة (الاستبانة) وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وقد جرى عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين والمختصين، ومن ثمّ الخروج بصورة نهائية لأداة الدراسة وبدرجة موافقة مرتفعة.
- قام الباحث بالتواصل مع الجهة المعنية والحصول على الأرقام الصحيحة لحجم مجتمع الدراسة حيث بلغ (1400) فرد تقريباً، ثم تحديد عينة الدراسة بناء على جداول كرجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970)، حيث جرى اختيار عينة عشوائية بسيطة.
- جرى تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة (30 فرداً)؛ بهدف التحقق من إجراءات الصدق والثبات لأداة الدراسة بطريقة احصائية قبل تطبيقها على العينة النهائية.
- الحصول على كتاب تسهيل مهمة من الجامعة وذلك لتسهيل إجراءات تطبيق أداة الدراسة.
- جرى تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة النهائية، حيث تم إنشاء استبانة إلكترونية، والتواصل مع الجهة المعنية ونشر الاستبانة عبر تطبيق (Whatsapp) والايميلات في عموم مجتمع الدراسة.
- جرى جمع البيانات وتخزينها على شكل ملف اكسل Excel، حيث احتوى الملف على استجابات عينة الدراسة على المتغيرات الشخصية والديمغرافية وعلى فقرات الاستبانة، ومن ثم تفريغها في جداول وتحليلها إحصائياً.
- عرض النتائج ومناقشتها.
- جرى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج.

الفصل الرابع
نتائج الدراسة

هدفت الدراسة التعرف إلى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين. ويتضمن الفصل الرابع عرضا للنتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول: ما مدى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الأول، جرى حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات المجال، ويبين الجدول رقم (4-1) نتائج التحليل:

الجدول رقم (4-1) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة لاستجابة عينة الدراسة حول فقرات المجال الأول.

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	تسهم التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية	3.09	0.69	مرتفعة
2	9	دفعت التشريعات المؤسسات الإعلامية إلى تعزيز عمليات التحقق من مصادر الأخبار قبل النشر	3.08	0.74	مرتفعة
3	2	تُعد العقوبات الواردة في التشريعات الإعلامية رادعًا فعّالًا للجهات أو الأفراد الذين يروّجون الأخبار الكاذبة	2.94	0.81	متوسطة
4	4	تؤدي التشريعات الإعلامية دورًا محوريًا في تعزيز مصداقية الإعلام الأردني أمام الرأي العام المحلي والدولي	2.86	0.79	متوسطة

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	3	أسهمت التشريعات الإعلامية في ضبط الأداء المهني للمؤسسات الإعلامية وتعزيز الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية	2.81	0.76	متوسطة
6	5	توفر التشريعات الأردنية الحالية أدوات قانونية كافية وفعّالة للتعامل مع ظاهرة الشائعات ومروّجيها	2.73	0.79	متوسطة
7	6	ساهمت التشريعات في رفع مستوى الكفاءة المهنية للإعلاميين في التعامل مع المعلومات والتحقق من صحتها	2.57	0.86	متوسطة
8	8	تحقق التشريعات الإعلامية توازنًا ملحوظًا بين حماية حرية التعبير وضرورة الحد من الشائعات	2.55	0.88	متوسطة
9	7	أسهمت التشريعات في الحد من التضليل الإعلامي والمعلومات المضلّلة المنتشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي	2.53	0.88	متوسطة
		المجال الكلي	**2.79**	**0.56**	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول رقم (4–1) أن المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (2.53–3.09) بانحرافات معيارية بين (0.69–0.88)، وحصل المجال ككل على متوسط حسابي مقداره (2.79) بانحراف معياري (0.56) وبدرجة متوسطة من التقدير.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مدى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين كانت بدرجة متوسطة من التقدير من قبل وجهات نظر عينة الدراسة.

وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (1) التي تنص على " تسهم التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية " بمتوسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (0.69)، وبدرجة مرتفعة من التقدير.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة (9) التي تنص على " دفعت التشريعات المؤسسات الإعلامية إلى تعزيز عمليات التحقق من مصادر الأخبار قبل النشر " بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (0.74)، وبدرجة مرتفعة من التقدير، وهكذا لبقيت الفقرات.

وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (7) التي تنص على " أسهمت التشريعات في الحد من التضليل الإعلامي والمعلومات المضلّلة المنتشرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي "بمتوسط حسابي (2.53) وانحرف معياري (0.88) وبدرجة متوسطة من التقدير.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: ما مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى التزامهم بها في ممارساتهم المهنية اليومية؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الثاني، جرى حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات المجال، ويبين الجدول رقم (4-2) نتائج التحليل:

الجدول رقم (4-2) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة لاستجابة عينة الدراسة حول فقرات المجال الثاني.

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	4	يؤدي التدريب المستمر الى رفع وعي الإعلاميين بالتشريعات الإعلامية	3.51	0.55	مرتفعة
2	3	أحرص على الالتزام بتطبيق التشريعات الإعلامية في ممارساتي اليومية	3.30	0.70	مرتفعة
2	7	ألتزم بالمعايير القانونية عند صياغة الأخبار والتقارير الإعلامية	3.30	0.66	مرتفعة
3	2	أتابع باستمرار أي تعديلات أو تحديثات على التشريعات الإعلامية	2.98	0.78	متوسطة
4	1	لدي معرفة كافية بالتشريعات الإعلامية الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي	2.96	0.71	متوسطة
5	6	أشعر أن التشريعات تساعدني على ممارسة مهامي الإعلامية بمسؤولية	2.94	0.67	متوسطة
6	8	المؤسسات الإعلامية التي أعمل بها تحرص على تعريف العاملين بالتشريعات الإعلامية	2.84	0.80	متوسطة
7	5	أجد التشريعات الإعلامية واضحة وسهلة الفهم بالنسبة لي	2.77	0.79	متوسطة
8	9	أواجه أحيانًا صعوبة في تفسير بعض النصوص القانونية الخاصة بالإعلام	2.69	0.88	متوسطة
		المجال الكلي	**3.03**	**0.48**	**مرتفعة**

ويلاحظ من الجدول رقم (4-2) أن المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (2.69-3.51) بانحرافات معيارية بين (0.55-0.88)، وحصل المجال ككل على متوسط حسابي مقداره (3.03) بانحراف معياري (0.48) وبدرجة مرتفعة من التقدير.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى التزامهم بها في ممارساتهم المهنية اليومية كانت بدرجة مرتفعة من التقدير من قبل وجهات نظر عينة الدراسة.

وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (4) التي تنص على " يؤدي التدريب المستمر إلى رفع وعي الإعلاميين بالتشريعات الإعلامية " بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.55)، وبدرجة مرتفعة من التقدير.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرتين (3) و(7). ونصت الفقرة (3) على " أحرص على الالتزام بتطبيق التشريعات الإعلامية في ممارساتي اليومية " بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (0.70)، وبدرجة مرتفعة من التقدير. ونصت الفقرة(7) على " ألتزم بالمعايير القانونية عند صياغة الأخبار والتقارير الإعلامية "بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (0.66)، وبدرجة مرتفعة من التقدير، وهكذا لبقيت الفقرات .

وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (9) التي تنص على " أواجه أحيانًا صعوبة في تفسير بعض النصوص القانونية الخاصة بالإعلام " بمتوسط حسابي (2.69) وانحرف معياري (0.88) وبدرجة متوسطة من التقدير.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث: ما أبرز التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات، سواء من حيث النصوص القانونية أو آليات التنفيذ؟

وللإجابة عن سؤال الدراسة الثالث، جرى حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لفقرات المجال، ويبين الجدول رقم (4-3) نتائج التحليل:

الجدول رقم (4-3) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة لاستجابة عينة الدراسة حول فقرات المجال الثالث.

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	7	غياب التوعية المجتمعية بالقوانين يجعل تطبيق التشريعات أقل فاعلية	3.22	0.61	مرتفعة
2	6	يوجد تداخل بين التشريعات الإعلامية وقوانين أخرى مثل قانون الجرائم الإلكترونية	3.11	0.85	مرتفعة
3	8	بعض وسائل الإعلام تتجاوز التشريعات دون مساءلة واضحة	3.00	0.79	مرتفعة
4	5	الإجراءات القضائية المتعلقة بالشائعات بطيئة مقارنة بسرعة انتشارها	2.98	0.82	متوسطة
5	9	ضعف الموارد البشرية والفنية في المؤسسات الرقابية يعيق تنفيذ التشريعات	2.93	0.80	متوسطة
6	4	ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية يحد من فعالية تطبيق التشريعات	2.91	0.82	متوسطة
7	1	بعض النصوص القانونية المتعلقة بالشائعات غير واضحة وتحتمل أكثرمن تفسير	2.89	0.78	متوسطة
8	3	التشريعات لا تواكب سرعة تطور الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي	2.88	0.92	متوسطة
9	2	هناك ضعف في آليات الرقابة على تطبيق التشريعات الإعلامية	2.81	0.89	متوسطة
		المجال الكلي	**2.97**	**0.57**	**متوسطة**

ويلاحظ من الجدول رقم (4–3) أن المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (2.81–3.22) بانحرافات معيارية بين (0.61–0.92)، وحصل المجال ككل على متوسط حسابي مقداره (2.97) بانحراف معياري (0.57) وبدرجة متوسطة من التقدير.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات، سواء من حيث النصوص القانونية أو آليات التنفيذ كانت بدرجة متوسطة من التقدير من قبل وجهات نظر عينة الدراسة.

وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (7) التي تنص على " غياب التوعية المجتمعية بالقوانين يجعل تطبيق التشريعات أقل فاعلية " بمتوسط حسابي (3.22) وانحراف معياري (0.66)، وبدرجة مرتفعة من التقدير. وتشير هذه النتيجة إلى أن أكثر التحديات تمثلت بغياب التوعية المجتمعية بالقوانين والتي يجعل تطبيق التشريعات أقل فاعلية وبدرجة مرتفعة من التقدير.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة (6) وقد نصت الفقرة على " يوجد تداخل بين التشريعات الإعلامية وقوانين أخرى مثل قانون الجرائم الإلكترونية " بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (0.85)، وبدرجة مرتفعة من التقدير. وتشير هذه النتيجة إلى أن التحدي الثاني تمثل بوجود تداخل بين التشريعات الإعلامية وقوانين أخرى مثل قانون الجرائم الإلكترونية وبدرجة مرتفعة من التقدير. وهكذا لبقيت الفقرات .

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن الفصل الخامس عرضا لمناقشة نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لأغراض التحسين والتطوير، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول وتفسيرها: ما مدى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين؟

أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي (2.79) بانحراف معياري (0.56) وبدرجة متوسطة من التقدير، وهذا يشير إلى أن مدى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين كانت بدرجة متوسطة من التقدير من وجهة نظر أفراد الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة سابقة الذكر أن فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات جاءت بدرجة متوسطة من التقدير، وتشير هذه النتيجة إلى أن التشريعات القائمة تؤدي دورًا ملحوظًا في مواجهة الشائعات، إلا أن هذا الدور لا يزال دون المستوى المأمول في ظل التحديات المتسارعة التي فرضها الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتشير قيمة الانحراف المعياري (0.56) والتي تقل عن الواحد صحيح، إلى وجود تقارب في وجهات نظر عينة الدراسة في تقديرهم المتوسط لهذا المجال.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام، التي تؤكد أن حرية الإعلام يجب أن تقترن بضوابط قانونية وأخلاقية تكفل حماية المجتمع من الأضرار، فالتشريعات الأردنية من وجهة نظر الإعلاميين في الأردن تسهم في ضبط العمل الإعلامي وتعزيز التحقق من الأخبار، لكنها تواجه صعوبات في التطبيق العملي، خصوصًا في الفضاء الرقمي المفتوح.

ويمكن القول ومن خلال الدلالة العامة للنتيجة المتعلقة بالدرجة المتوسطة للمجال الكلي إلى أن التشريعات الإعلامية الأردنية تؤدي دورًا وظيفيًا جزئيًا في الحد من انتشار الشائعات، لكنها لا تمتلك القدرة الكاملة على السيطرة على هذه الظاهرة، خاصة في البيئة الرقمية، وهذا بدوره يعكس فجوة واضحة بين وجود النص القانوني وفاعليته التطبيقية، وهي فجوة شائعة في تشريعات الإعلام في العصر الرقمي.

ويمكن القول أن هذه النتيجة تعني أن التشريعات موجودة ومؤثرة، لكنها غير كافية بمفردها لضبط تدفق الشائعات.

ولقد لوحظ من نتائج التحليل أن الفقرة التي تنص على: تسهم التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، جاءت في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة وهذه النتيجة منطقية، حيث يدل ذلك على إدراك الإعلاميين لأهمية الإطار القانوني في ضبط الأداء الإعلامي، لا سيما في المؤسسات الإعلامية الرسمية والمرخصة.

ولقد جاءت الفقرة المتعلقة بدفع التشريعات المؤسسات الإعلامية إلى تعزيز التحقق من مصادر الأخبار مرتبة متقدمة، وهو ما يعكس أثر التشريعات في تعزيز الرقابة المهنية والذاتية داخل المؤسسات الإعلامية الأردنية.

تُظهر النتائج المتحصلة تصدّر الفقرات المتعلقة بالحد من الشائعات في الوسائل الإعلامية (التقليدية والرقمية) وممارسات التحقق من المصادر بتقديرات مرتفعة، وهو ما يمكن عزوه إلى تنامي فاعلية الأطر التشريعية داخل المؤسسات الإعلامية الرسمية والمرخصة في الأردن؛ إذ يكرس السياق القانوني المحلي نموذجاً من الالتزام الامتثالي المدفوع بالرقابة والمساءلة القانونية. ويعزز هذا التفسير الفرضية القائلة بأن للتشريعات الإعلامية دوراً وظيفياً مزدوجاً يجمع بين التنظيم الهيكلي والردع القانوني داخل البنية المؤسسية، مما يحد من فرص التجاوز المهني.

في المقابل لوحظ أن الفقرة المتعلقة بالحد من التضليل الإعلامي عبر شبكات التواصل الاجتماعي جاءت بالمرتبة الأخيرة من بين فقرات المجال الاول، وهو ما يمكن تفسيره بأن التشريعات الإعلامية بالرغم من أهميتها، إلا أنها لا تزال أقل قدرة على ضبط المحتوى المتداول عبر المنصات الرقمية العابرة للحدود، والتي لا تخضع في كثير من الأحيان للولاية القانونية المباشرة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عيسى (2020) التي أظهرت أن كفاءة التشريعات في مواجهة الشائعات الرقمية جاءت بدرجة متوسطة وهي بذلك تحتاج إلى تطوير مستمر، كما تنسجم مع دراسة حداد (2020) التي كشفت أن شبكات التواصل الاجتماعي هي البيئة الأكثر خصوبة لانتشار الشائعات، وهذا بدوره يقلل من فعالية الأدوات القانونية التقليدية، وأظهرت دراسة المزاهرة (2021) إلى أن الشائعات الرقمية تشكل تهديدًا متزايدًا، وهذا يتطلب تكاملًا بين التشريع والإعلام والتوعية المجتمعية.

وفيما يتعلق بتفسير تدني فاعلية التشريعات في ضبط الشائعات الرقمية، وتراجع الفقرة المتعلقة بالحد من التضليل عبر شبكات التواصل الاجتماعي وهذا بدوره يعكس وجود تسارع النشر الرقمي مقارنة بسرعة الإجراءات القانونية، والطابع العابر للحدود للمنصات الرقمية، وكذلك ضعف السيطرة

القانونية على المحتوى الفردي، وهنا تظهر حدود نظرية المسؤولية الاجتماعية عندما تُطبَّق في فضاء لا تحكمه ضوابط مهنية.

وفيما يتعلق بالتفسير النظري فيرى الباحث أن التشريعات تمثل أحد أدوات الضبط الاجتماعي، لكنها تحتاج إلى تكامل مع الأمور الآتية: أخلاقيات المهنة، ووعي الجمهور، وكذلك التربية الإعلامية. وبذلك، فإن النتيجة المتوسطة ليست فشلًا تشريعيًا، بل تعبير عن تحول بنيوي في طبيعة الاتصال.

لقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات جاءت بدرجة متوسطة من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين. وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة التي أكدت أن التشريعات الإعلامية، رغم أهميتها، لا تزال تعاني من محدودية في الفاعلية عند مواجهة الشائعات، لا سيما في البيئة الرقمية، حيث كشفت نتائج دراسة عيسى (2020)إلى أن كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية في مصر في مواجهة الشائعات الرقمية جاءت بدرجة متوسطة، وأرجعت ذلك إلى تسارع انتشار الشائعات عبر الوسائط الرقمية مقارنة بسرعة التفاعل القانوني، وهو ما ينسجم مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت ضعف قدرة التشريعات على الحد من التضليل الإعلامي عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة حداد (2020) التي أظهرت أن شبكات التواصل الاجتماعي تُعد البيئة الأكثر مساهمة في نشر الشائعات، الأمر الذي يفسر سبب انخفاض تقييم الإعلاميين لفاعلية التشريعات في هذا المجال مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، حيث تكون السيطرة القانونية والتنظيمية أكثر وضوحًا.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية كذلك مع دراسة المزاهرة (2021) التي بينت أن الشائعات الرقمية تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأردني، وأوضحت أن مواجهتها لا يمكن أن تعتمد على الأدوات

القانونية وحدها، بل تتطلب استراتيجيات إعلامية وتوعوية متكاملة، وهو ما يفسر حصول فعالية التشريعات في الدراسة الحالية على درجة متوسطة من التقدير.

وبمناقشة النتائج السابقة والمتعلقة بسؤال الدراسة الأول وتفسيرها أمكن القول أن الدراسة الحالية تضيف بعدًا تطبيقيًا جديدًا يتمثل في تقييم فعالية التشريعات من داخل الحقل الإعلامي نفسه، وليس من منظور قانوني أو مؤسسي فقط، وهو ما لم تتناوله أغلب الدراسات السابقة بشكل مباشر.

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني وتفسيرها : ما مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى التزامهم بها في ممارساتهم المهنية اليومية؟

أظهرت نتائج التحليل أن قيمة المتوسط حسابي الكلي تساوي (3.03) بانحراف معياري (0.48) وبدرجة مرتفعة من التقدير، ولوحظ أن قيمة الانحراف المعياري تساوي (0.48) وهذه القيمة أقل من الواحد صحيح، وهذا يشير إلى وجود تجانس – اتفاق – في وجهات نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بالدرجة المرتفعة من التقدير لهذا المجال.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى التزامهم بها في ممارساتهم المهنية اليومية كانت بدرجة مرتفعة من التقدير من وجهة نظر عينة الدراسة.

لقد أظهرت نتائج الدراسة السابقة أن مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى التزامهم بها في ممارساتهم المهنية اليومية، جاء بدرجة مرتفعة من التقدير، وتشير هذه النتيجة إلى وجود مستوى جيد من الإدراك القانوني والالتزام المهني لدى الإعلاميين، وهو ما يعكس تطورًا إيجابيًا في الثقافة القانونية داخل الوسط الإعلامي الأردني.

وقد تصدرت الفقرة (يؤدي التدريب المستمر إلى رفع وعي الإعلاميين بالتشريعات الإعلامية) الترتيب الأول، وهذه النتيجة منطقية ، وهذا يؤكد بدوره على أهمية التدريب والتأهيل المهني المستمر في تعزيز الامتثال القانوني، ويدعم الفرضية القائلة بأن التشريعات وحدها لا تكفي دون بناء قدرات بشرية قادرة على فهمها وتطبيقها.

ولوحظ من نتائج التحليل أن فقرة "الالتزام بتطبيق التشريعات والمعايير القانونية" جاءت بدرجة مرتفعة من التقدير، وهذا بدوره يشير إلى وجود رقابة ذاتية مهنية لدى الإعلاميين الأردنيين.

في المقابل، أظهرت النتائج أن بعض الإعلاميين يواجهون صعوبة في تفسير بعض النصوص القانونية، وهو ما يعكس وجود فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، وهذه النتيجة تشير إلى الحاجة إلى تبسيط النصوص أو إصدار أدلة إرشادية تفسيرية في هذا المجال.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة هيلات وآخرين (2019) التي أوضحت أن وعي الإعلاميين بالقوانين مرتفع نسبيًا، لكنه لا يمنع وجود تحفظات على بعض النصوص القانونية.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة المشاقبة (2021) التي أظهرت أن التشريعات تؤثر بشكل مباشر على العمل الصحفي، سواء إيجابًا أو سلبًا، بحسب درجة وضوحها وسهولة تطبيقها، وهذا ما أوضحته دراسة العفيف (2021) التي أكدت أن التشريعات تسهم في تنظيم العمل الإعلامي، لكنها في بعض الأحيان تفرض قيودًا تؤدي إلى رقابة ذاتية مفرطة.

ويمكن تفسير الدلالة الجوهرية للنتيجة المرتفعة سابقة الذكر أن الإعلاميين الأردنيين: يدركون أهمية التشريعات، ويُظهرون التزامًا مهنيًا وقانونيًا عاليًا، وهذه النتيجة تعكس نضجًا مهنيًا في الوسط الإعلامي، خاصة في ظل التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة.

وفيما يتعلق بدلالة تصدر التدريب المستمر بالمرتبة الاولى فهذا يعكس أن الوعي القانوني ليس فطريًا، بل يُبنى عبر التأهيل والتدريب.

تكشف النتائج عن مفارقة قانونية تتمثل في وجود مستويات مرتفعة من الامتثال والالتزام، تقابلها مستويات متوسطة من الغموض في تفسير النصوص التشريعية؛ وهو ما يشير إلى أن سلوك الالتزام لدى الإعلاميين لا ينبثق بالضرورة عن إدراك قانوني معمق لروح النص، بقدر ما هو استجابة لثقافة الحذر والحيطة المهنية.

وبالنظر إلى الأبعاد المهنية والنفسية لهذه النتيجة، يمكن القول إن الرقابة الذاتية المرتكزة على الخوف من العقوبات الردعية، في ظل غياب الأدلة التفسيرية الواضحة، أوجدت حالة من الالتزام القلق.

وهذا يستدعي بالضرورة مراجعة جذرية لمنظومة التمكين القانوني والبرامج التدريبية الموجهة للإعلاميين، لضمان انتقالهم من مرحلة 'الالتزام بدافع الخوف' إلى مرحلة 'الممارسة المهنية الواعية' بالحقوق والواجباتوخلاصة القول فإنّ نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت أن مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الإعلامية ومدى التزامهم بها جاء بدرجة مرتفعة من التقدير، يتفق إلى حد كبير مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت الوعي القانوني للإعلاميين وأثره على الممارسة المهنية، فقد أظهرت دراسة هيلات وآخرون (2019) أن مستوى إدراك الصحفيين الأردنيين لقانون الجرائم الإلكترونية كان مرتفعًا نسبيًا، رغم وجود تحفظات على بعض بنوده، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت التزامًا قانونيًا عاليًا يقابله شعور بصعوبة تفسير بعض النصوص القانونية.

وتنسجم نتائج الدراسة الحالية مع دراسة العفيف (2021) التي كشفت أن التشريعات الإعلامية أسهمت في ايجاد حالة من الرقابة الذاتية لدى الصحفيين الأردنيين، حيث أصبحوا أكثر حذرًا والتزامًا

بالمعايير القانونية، وهو ما يفسر ارتفاع قيم المتوسطات الحسابية لفقرات الالتزام بتطبيق التشريعات وصياغة الأخبار وفق المعايير القانونية.

وتتفق النتائج كذلك مع دراسة المشاقبة (2021) التي أوضحت أن التنظيم القانوني للإعلام الرقمي يؤثر بشكل مباشر على الممارسة الصحفية، سواء من حيث الالتزام أو تقييد الحرية، وهو ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية من خلال الجمع بين الالتزام المرتفع والشعور بأن بعض النصوص غير واضحة.

مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث وتفسيرها: ما أبرز التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات، سواء من حيث النصوص القانونية أو آليات التنفيذ؟

أظهرت نتائج التحليل أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي تساوي (2.97) بانحراف معياري (0.57) وبدرجة متوسطة من التقدير.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات، سواء من حيث النصوص القانونية أو آليات التنفيذ كانت بدرجة متوسطة من التقدير من قبل وجهات نظر عينة الدراسة.

ويلاحظ من قيمة الانحراف المعياري (0.57) أنها قيمة أقل من الواحد صحيح، وهذا يشير إلى وجود تجانس أو تقارب أو اتفاق في وجهات نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بالدرجة المتوسطة من التقدير لمجال التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات، سواء من حيث النصوص القانونية أو آليات التنفيذ.

ولوحظ من نتائج التحليل أنّ الفقرة (7) جاءت بالمرتبة الأولى والتي نصت على: غياب التوعية المجتمعية بالقوانين يجعل تطبيق التشريعات أقل فاعلية، بمتوسط حسابي مقداره (3.22) وانحراف معياري (0.66)، وبدرجة مرتفعة من التقدير. وتشير هذه النتيجة إلى أن أكثر التحديات تمثلت بغياب التوعية المجتمعية بالقوانين والتييجعل تطبيق التشريعات أقل فاعلية وبدرجة مرتفعة من التقدير.

وأظهرت نتائج التحليل أن الفقرة (6) جاءت بالمرتبة الثانية والتي نصت على: يوجد تداخل بين التشريعات الإعلامية وقوانين أخرى مثل قانون الجرائم الإلكترونية، بمتوسط حسابي مقداره (3.11) وانحراف معياري (0.85)، وبدرجة مرتفعة من التقدير. وتشير هذه النتيجة إلى أن التحدي الثاني تمثل بوجود تداخل بين التشريعات الإعلامية وقوانين أخرى مثل قانون الجرائم الإلكترونية وبدرجة مرتفعة من التقدير .

ولوحظ كذلك من نتائج التحليل أنّ الفقرة (2) جاءت بالمرتبة الأخيرة، حيث نصت على: هناك ضعف في آليات الرقابة على تطبيق التشريعات الإعلامية، بمتوسط حسابي مقداره (2.81) وانحرف معياري مقداره (0.89) وبدرجة متوسطة من التقدير. وتشير هذه النتيجة إلى أن أقل التحديات تمثلت بوجود ضعف في آليات الرقابة على تطبيق التشريعات الإعلامية وبدرجة متوسطة من التقدير .

لقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن مستوى التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات جاءت بدرجة متوسطة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الإعلاميين يدركون وجود عقبات حقيقية تحد من فاعلية التشريعات، سواء على مستوى النصوص أو آليات تنفيذها.

وجاء في مقدمة هذه التحديات غياب التوعية المجتمعية بالقوانين، وهو ما يعكس أن مكافحة الشائعات لا يمكن أن تعتمد على التشريعات وحدها، بل تتطلب رفع الوعي القانوني لدى الجمهور،

وتعزيز ثقافة التحقق من المعلومات. كما برز تحدي تداخل التشريعات الإعلامية مع قوانين أخرى مثل: قانون الجرائم الإلكترونية، وهو ما قد يؤدي إلى إرباك في التطبيق القانوني، ويخلق حالة من التخوف لدى الإعلاميين.

وتتفق نتيجة الدراسة السابقة مع نتائج دراسة عيسى (2020) التي أشارت إلى أن التشريعات رغم أهميتها، ألا أنها تعاني من إشكاليات تطبيقية.

وأظهرت كذلك دراسة حربي (2021) أن مواجهة الشائعات تتطلب تنسيقًا مؤسسيًا وتشريعيًا متكاملًا، كما تنسجم نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة علاّم (Allam, 2018) التي بينت أن غموض النصوص، وتعدد الجهات الرقابية يضعف من فعالية القوانين الإعلامية.

ويمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد أن التشريعات الإعلامية الأردنية تمثل إطارًا قانونيًا مهمًا في مواجهة الشائعات، إلا أن فعاليتها ما تزال متوسطة بسبب وجود عدد من التحديات المرتبطة بالتطور الرقمي، وتداخل القوانين، وضعف التوعية المجتمعية.

وفي المقابل، يتمتع الإعلاميون الأردنيون بمستوى مرتفع من الوعي والالتزام القانوني، وهو ما يشكل نقطة قوة يمكن البناء عليها لتعزيز دور الإعلام في حماية الأمن القومي الأردني من مخاطر الشائعات الرقمية.

لقد أمكن للباحث ومن خلال دلالة الدرجة المتوسطة للمجال الثالث أن التحديات حاضرة بوضوح، لكنها ليست في مستوى الأزمة القانونية، أي أن المشكلة ليست في غياب التشريع، بل في بيئة تطبيقه.

وبالتالي فإن خطورة غياب التوعية المجتمعية تؤكد أن: التشريعات تعمل في فراغ اجتماعي، دون دعم ثقافي شعبي، وهذا بدوره يجعل الإعلاميين وحدهم في مواجهة الشائعات، بينما الجمهور

يشارك سواء بوعي أو دون وعي في إعادة إنتاجها. وبالتالي فقد خلص الباحث إلى أن المشكلة ليست في النص فقط، بل في التنسيق المؤسسي، والموارد البشرية، وكذلك في سرعة الإجراءات القضائية.

أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن مستوى التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات جاء بدرجة متوسطة، مع بروز غياب التوعية المجتمعية وتداخل التشريعات كأهم هذه التحديات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عيسى (2020) التي أشارت إلى أن الإشكالية الرئيسة لا تكمن في غياب التشريعات، بل في ضعف آليات التنفيذ، وغموض بعض النصوص، وتعدد الجهات الرقابية، وهي عناصر ظهرت بوضوح في نتائج الدراسة الحالية.

وتنسجم نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة حربي (2021) التي أوضحت أن التصدي للشائعات يتطلب تنسيقًا مؤسسيًا وتشريعيًا متكاملًا، وليس الاعتماد على القوانين فقط، وهو ما يفسر تصدر غياب التوعية المجتمعية كأبرز التحديات في الدراسة الحالية.

وتتوافق النتائج أيضًا مع دراسة علاّم (Allam, 2018) التي أوضحت أن تداخل الصلاحيات القانونية وغموض الإجراءات التنظيمية يؤديان إلى إضعاف فاعلية القوانين الإعلامية، وهو ما يتجلى في الدراسة الحالية من خلال ارتفاع تقييم فقرة تداخل التشريعات الإعلامية مع قوانين أخرى مثل قانون الجرائم الإلكترونية.

وخلاصة القول أن نتائج الدراسة الحالية كشفت عن وجود ثلاث حقائق مركزية وهي:

- التشريعات الإعلامية الأردنية ضرورية لكنها غير كافية وحدها.
- الإعلاميون يمتلكون وعيًا والتزامًا يفوق فاعلية النص القانوني نفسه.
- الشائعات ظاهرة مجتمعية ورقمية تتجاوز حدود القانون التقليدي.

وتتضح الحقائق المركزية الثلاثة سابقة الذكر ومن خلال الربط المنهجي أن نتائج الدراسة الحالية تتفق إلى حد كبير مع الأدبيات العربية والأجنبية في تشخيص محدودية فاعلية التشريعات في البيئة الرقمية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في تقديم منظور تطبيقي يربط بين التشريعات، ووعي الإعلاميين، والتحديات التنفيذية. وتضيف نتائج الدراسة الحالية قيمة علمية من خلال الجمع بين الشائعات الرقمية، والتشريعات الإعلامية، والأمن القومي الأردني في نموذج تحليلي واحد.

ثانياً: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة السابقة أمكن للباحث الخروج بالتوصيات التفصيلية الآتية:

أولاً: توصيات تشريعية وقانونية.

1. تحديث التشريعات الإعلامية الأردنية بصورة دورية بما يواكب التطورات المتسارعة في الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، مع إدراج نصوص صريحة تعالج الشائعات الرقمية والمعلومات المضللة، وبما يحد من فجوة التطبيق التي أظهرتها نتائج الدراسة الحالية.
2. تقليل التداخل بين التشريعات الإعلامية وقانون الجرائم الإلكترونية من خلال توحيد المرجعيات القانونية أو إصدار لائحة تفسيرية توضح نطاق تطبيق كل قانون، بما يسهم في تقليل الارتباك القانوني لدى الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية المختلفة.
3. إعادة صياغة بعض النصوص القانونية الغامضة المتعلقة بالشائعات بلغة أكثر وضوحًا وتحديدًا، بما يسهل فهمها وتطبيقها، وهذا بدوره يقلل من التفسيرات المتباينة التي كشفت عنها نتائج الدراسة الحالية.

ثانياً: توصيات مؤسسية وتنظيمية.

1. تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والتنظيمية مثل: هيئة الإعلام، نقابة الصحفيين، الجهات القضائية، وذلك من خلال إنشاء آليات تنسيق مشتركة أو لجان دائمة تُعنى بقضايا الشائعات الإعلامية، وهذا بدوره يسهم في تسريع إجراءات المتابعة والمساءلة القانونية للمخالفين.
2. تطوير آليات الرقابة والمتابعة على المحتوى الإعلامي الرقمي، ويكون ذلك باستخدام أدوات تقنية حديثة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد الشائعات والمعلومات المضللة في مراحلها المبكرة.
3. دعم الموارد البشرية والفنية للمؤسسات الرقابية، وقد يكون ذلك من خلال تدريب الكوادر المختصة، وتزويدها بالإمكانات التقنية اللازمة، وهذا بدوره يعزز من قدرتها على التعامل مع الكم الهائل من المحتوى الرقمي.

ثالثاً: توصيات مهنية متعلقة بالإعلاميين والمؤسسات الإعلامية المختلفة.

1. إقرار برامج تدريب إلزامية ومستمرة للإعلاميين في المجالات الآتية على وجه الخصوص: التشريعات الإعلامية، والتحقق من المعلومات، والصحافة الرقمية الآمنة، وذلك انسجامًا مع نتائج الدراسة الحالية التي أوضحت أهمية ودور التدريب في رفع الوعي القانوني لدى الإعلاميين.
2. إعداد أدلة إرشادية شارحة للتشريعات الإعلامية بحيث تتضمن أمثلة تطبيقية وحالات دراسية، تسهم في تقليل صعوبة تفسير النصوص القانونية، تكون هذه الأدلة في متناول جميع الإعلاميين.
3. تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الإعلامية المختلفة، من خلال تضمين مواثيق الشرف الإعلامي آليات واضحة لمكافحة الشائعات، وربط الالتزام بها بالتقييم المهني.

رابعاً: توصيات توعوية ومجتمعية.

1. إطلاق حملات توعية وطنية موجهة للجمهور حول مخاطر الشائعات الرقمية وآثارها على الأمن المجتمعي والقومي، مع توضيح الأبعاد القانونية المترتبة على تداول الأخبار الكاذبة.
2. إدماج التربية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج التعليمية، بما يسهم في بناء جيل واعٍ قادر على التحقق من المعلومات وعدم الانسياق وراء الشائعات.
3. تشجيع الشراكة بين الإعلام الرسمي ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات الصحيحة والرد السريع على الشائعات، وهذا بدوره يقلل من الفراغ المعلوماتي الذي يسهم في انتشار مثل هذه الشائعات.

ثالثاً: المقترحات

أولاً: مقترحات مقدمة على مستوى السياسات العامة.

1. وضع استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الشائعات الرقمية تشترك فيها الجهات التشريعية والإعلامية والأمنية والتعليمية وجميع المؤسسات المختلفة، بحيث تقوم على مبدأ الوقاية قبل الردع من الشائعات.
2. إنشاء وحدة وطنية لرصد الشائعات تعمل على مدار الساعة، وتصدر تقارير دورية توضح أنماط الشائعات ومصادرها وسبل التعامل معها، وتتضمن تقارير تكون متوفرة للإعلاميين.

ثانياً: مقترحات بحثية لدراسات مستقبلية.

1. إجراء دراسات مقارنة بين التشريعات الإعلامية الأردنية وتشريعات دول عربية وأجنبية، لقياس مدى كفاءتها في مواجهة الشائعات الرقمية.
2. دراسة العلاقة بين وعي الجمهور بالتشريعات الإعلامية وسلوكهم في تداول المعلومات، باعتبار الجمهور شريكًا أساسيًا في انتشار الشائعات.

3. تحليل أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد الشائعات على فاعلية التشريعات الإعلامية.
4. إجراء دراسات نوعية من خلال المقابلات المعمقة مع مجموعة من الإعلاميين وصنّاع القرار القانوني بهدف فهم الإشكاليات التطبيقية للتشريعات بصورة أكثر عمق.

ثالثاً: مقترحات تطوير على مستوى الأمن القومي

1. ربط سياسات مكافحة الشائعات باستراتيجيات الأمن القومي الأردني، باعتبار الشائعات الرقمية أحد أدوات الحروب.
2. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الشائعات العابرة للحدود، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية والأجنبية

حجاب، منير. (2003) .الموسوعة العلمية .القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الحربي، عباس بن رجاء. (2015) .الشائعات ودور وسائل الإعلام في عصر المعلومات (ط. 1). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

حسين، سمير محمد. (1976) .بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ .القاهرة: عالم الكتب.

زغيب، شيماء ذو الفقار. (2009) .مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

زيان، محمد سيد. (2012). الإعلام الجديد. القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ص9.

صالح، تهاني. (2024) .وسائل نشر وتداول المعلومات وجرائم إساءة استعمال الحق في الحصول على المعلومة وضمانات حمايته(ط. 1). القاهرة: دار مصر للنشر والتوزيع.

الغريب، زاهر. (2010). مستويات التعليم الإلكتروني .مجلة التعليم الإلكتروني، جامعة المنصورة , ص35.

القبيلات، حمدي. (2019) .العلاقة بين حرية التعبير والأمن في الأردن .المركز الوطني لحقوق الإنسان، ص0–114.

كابفيرير، جان نويل، &ناجيا، تر تانيا. (2007) .الشائعات: الوسيلة الإعلامية الأقدم في العالم)ط. 1). بيروت: دار الساقي.

اللحام، محمود عزت، &صلاح، مروى عصام. (2015). الاتجاهات الإعلامية الحديثة في الصحافة الدولية. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ص17.

الموسى، عصام. (2009) .مدخل إلى الاتصال الجماهيري (ط. 7). عمان: دار إثراء.

Allam, R. (2018). Egypt-Media landscape. European Journalism Centre. https://ejc.net

Crescimbene ،Massimo. (2012). The science of rumors. *Annals of Geophysics, 55*(3), 1–18. https://doi.org/10.4401/ag-5350

ثانياً: الرسائل الجامعية العربية والأجنبية.

اكحيل، رضا. (2015) .الشائعات في المواقع الإخبارية الأردنية وتأثيرها في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

حداد، رامي. (2020) .دور الإعلام الأردني في مواجهة الشائعات من وجهة نظر القائمين على الاتصال في الأردن(أطروحة دكتوراه). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

السديري، عبد العزيز. (2014) .توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في التوعية الأمنية من خطر الشائعات (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، الرياض، السعودية.

العنزي، فيصل. (2010) .جرائم الإعلام المرئي والمسموع في القانون الأردني والكويتي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

القطيفان، لانا. (2013) .دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية في الأردن من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الكساسبة، عادل. (2014) .تقييم الإعلاميين الأردنيين لتغطية فضائية الجزيرة لأحداث مصر (2011–2014) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

محمد، سهير. (2017) .تعرض المرأة الأردنية لصفحات الشركات الترويجية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالنوايا الشرائية لديهن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، الأردن.

ثالثاً: الدوريات العربية والأجنبية:

البادي، علي. (2019). تداول المعلومات بين التبين والتثبت في القرآن الكريم .مجلة المدونة، السنة الخامسة، المجلد 19–20، ص

بني صالح، أروى. (2021). أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأمن المجتمعي والوطني في الأردن .المجلة الإلكترونية الشاملة المتعددة التخصصات، 36، ص. 1–61.

بوخاري، محمد، &قاسمي، إبراهيم. (2019). الإعلام التقليدي والإعلام الجديد من خلال نظرية الاستخدامات والإشباعات .مجلة روافد للبحوث والدراسات، المجلد 7، ص. 26–45.

حربي، نصر. (2021). نشر الشائعات عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي: آثارها – المسؤولية المترتبة عليها – سبل التصدي لها، دراسة مقارنة .مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، 6(37)، ص. 713–780.

حلس، موسى عبد الرحيم، &مهدي، ناصر علي. (2010). دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الأزهر .مجلة جامعة الأزهر، (2)12، ص. 142.

الخرابشة، حسام. (2021). الآثار القانونية الشائعة في القانون الأردني .مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، (7)3، ص. 282–304.

الدبيسي، عبدالكريم، &أبو جامع، منى. (2023). دوافع نشر الشائعات على شبكة الإنترنت في الأردن: دراسة تحليلية لمضمون الشائعات المنشورة على منصة "حقك تعرف ."مجلة الدراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (2)50، ص. 525–538.

ربيع، حسين. (2022). الاتجاهات الحديثة في بحوث تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي على الأداء الصحفي .*مجلة بحوث الإعلام الرقمي*.

الرواشدة، ميساء، الخدام، حمزة، &المراشدة، خلود. (2014). الحريات الإعلامية في الأردن: دراسة اجتماعية على عينة من الإعلاميين الأردنيين .*مجلة العلوم الاجتماعية*، .(3)42

ساس، غدير، وآخرون. (2025). دور وسائل الإعلام الجديدة لتوعية المرأة المصرية بالمبادرات الرئاسية الصحية .*المجلة العلمية لعلوم التربية النوعية*، المجلد 21، ص. 275–295.

السعايدة، جهاد علي. (2019). الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراتها على الأمن المجتمعي في الأردن .*مجلة العلوم الإنسانية لأم البواقي*، .(2)6

العفيف، عنود. (2021). تأثير تشريعات الإعلام الإلكتروني على الأداء المهني للقائم بالاتصال في المواقع الإلكترونية الإخبارية الأردنية .*مجلة كلية الآداب*، المجلد 68، ص. 339–368.

العفيف، عنود. (2021). تأثير تشريعات الإعلام الإلكتروني على الأداء المهني للقائم بالاتصال في المواقع الإلكترونية الإخبارية الأردنية .*مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة*، (68)68، ص. 339–370.

عفيفي، سمير. (2021). الإعلام المعاصر بين تداول المعرفة ونقل خبرات الفن التشكيلي .*بحوث في التربية الفنية والفنون*، (1)21، ص. 35–46.

عيسى، أمل صلاح. (2020). كفاءة تشريعات وتنظيمات العمل الإعلامي بمصر في مواجهة الشائعات على مواقع الإعلام الإلكترونية .*مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية*، (122)31، ص. 3–42.

القحطاني، عبدالله. (2020). دور وسائل الإعلام الجديد في تعزيز الثقافة المعلوماتية: دراسة تطبيقية .*مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية*، المجلد 4428، ص. 123–153.

المزاهرة، منال. (2023). أثر شائعات شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن القومي الأردني . *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، .(4)14 https://doi.org/10.35682/jjlps.v14i4.389

المشاقبة، &أحمد، يوسف عوض. (2021). التنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الأردن وأثره في العمل الصحفي .*المجلة المصرية لبحوث الإعلام*،)77الجزء الثالث، المجلد الرابع)، ص. 2269–2293.

مقيه، علي علي أحمد، &جمَّاع، أحمد جمَّاع. (2022). فاعلية البرامج الاتصالية للعلاقات العامة في تعزيز الوعي السياحي لدى المواطن اليمني .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (12)3، ص. 412–440.

الموسى، كفاية .(2025). علاقة الاعلام الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي باتجاهات الرأي العام للشباب الأردني إزاء جرائم الشرف (دراسة مسحية ميدانية–(فيسبوك)), مجلة العلوم التربوية والانسانية, م(43)، ص282–307.

هيلات، خالد محمود، الطاهات، خلف محمد، طاهات، علاء الدين، &ياسين، زهير. (2019). إدراك القائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية الإلكترونية الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية وعلاقته بالممارسة المهنية .المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 69، ص. 409–439.

جرادات، سيرين، &القضاة، محمد. (2021). المسؤولية الجنائية للمروجين الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة فقهية قانونية .مجلة جرش للبحوث والدراسات، 20(1)، ص. 71–124.

Chukwuere, J., & Chijioke, F. (2018). The impacts of social media on national security: A view from the northern and south-eastern region of Nigeria. International Review of Management and Marketing, 8, 50–59.

Devi, P., & Karthika, S. (2018). Veracity analysis of rumors in social media. In 2nd International Conference on Computer, Communication, and Signal Processing (pp. 1–4).

Khasawneh, M., & Al-Khasawneh, A. (2018). The Legal Framework Regulating News Websites in Jordan An Analytical Study. DIRASAT: SHARI'A AND LAW SCIENCES, 45(4).p 344-355. https://archives.ju.edu.jo/index.php/law/article/view/12208?utm_source=chatgpt.com

Marina, G. G. R. (2017). The role of media rumors in the modern society. International Journal of Environmental & Science Education.

Šumskas, G., & Matonytė, I. (2018). Impact of the mass media on the assessment of military threats. *Lithuanian Annual Strategic Review, 16*(1), 425–454.

رابعاً: المؤتمرات والندوات

فوزى، أمل. (2017). الإعلام الإلكتروني والاتجاهات الدولية في مواجهة التشريع. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع، جامعة طنطا، كلية الحقوق، 23–24 أبريل 2017، ص 7.

محمد، محمد. (2019). دور الإعلام في مكافحة الشائعات. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السادس للقانون والشائعات، جامعة طنطا، 22–23 أبريل 2019، مصر.

خامسا : المواقع الالكترونية

Sqmagazine. (2025)، احصاءات مستخدمي فيس بوك تاريخ الدخول: 2يناير 2026، من https://sqmagazine.co.uk/facebook-statistics

ديوان التشريع. (2025) .قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 .تاريخ الدخول: 17 سبتمبر 2025، من https://share.google/7ZgRVkS9WHzu2NJ86

رئاسة الوزراء. (2025) .قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 .تاريخ الدخول: 18 سبتمبر 2025، من https://share.google/47h6bzjuJ7rhnFISB

نقابة الصحفيين الأردنيين. (2025) .نبذة عن نقابة الصحفيين الأردنيين .تاريخ الدخول: 18 سبتمبر 2025، من https://share.google/t0mR9KWaBVpCI4J7y

هيئة الإعلام. (2025) .قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم 8 لسنة 1998 .تاريخ الدخول: 17 سبتمبر 2025، من https://share.google/OVJ3uUBCBSJmw0kd2

وزارة الاتصال الحكومي. (2025) .قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم 8 لسنة 1998 .تاريخ الدخول: 17 سبتمبر 2025، من https://share.google/claYzqxskcNJNLXIX

الملحقات

الملحق (1) الأستبانه

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة بعنوان **فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين**

الزميلات والزملاء الإعلاميون الأفاضل، تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث **طلال سليمان علي غنيمات** بإجراء هذه الدراسة الميدانية كمتطلب أساسي للحصول على درجة الماجستير من جامعة الشرق الأوسط، تحت عنوان: "**فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين"**، وتهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على مدى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات، من خلال استطلاع آرائكم حول تقييم فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات وقياس وعي الإعلاميين بالتشريعات الإعلامية وأثرها على الممارسات المهنية والتعرف على التحديات والثغرات التي تواجه تطبيق التشريعات في مواجهة الشائعات.

راجياً من حضرتكم التكرم بتعبئة الاستبانة بكل موضوعية وشفافية، إذ إن آرائكم تمثل قيمة أساسية في إثراء نتائج هذه الدراسة. علمًا بأن جميع البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

إشراف : الدكتور محمود الرجبي **إعداد : طلال سليمان غنيمات**

للمزيد من المعلومات حول موضوع الاستبانة يرجى التواصل مع الباحث على البريد الإلكتروني: Talalghnemat@yahoo.com

مع جزيل الشكر والتقدير لتعاونكم.

الجزء الاول:- فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات

1- ما مدى فعالية التشريعات الإعلامية الأردنية في الحد من انتشار الشائعات من وجهة نظر الإعلاميين الأردنيين؟

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
1	تسهم التشريعات الإعلامية الأردنية في تقليل انتشار الشائعات في وسائل الإعلام.				
2	تُعد العقوبات المنصوص عليها في التشريعات رادعًا فعالًا لمروجي الأخبار الكاذبة.				
3	ساعدت التشريعات على ضبط الأداء الإعلامي والالتزام بالمعايير المهنية.				
4	تسهم التشريعات في تعزيز مصداقية الإعلام الأردني أمام الجمهور.				
5	التشريعات الحالية توفر أدوات قانونية كافية للتعامل مع الشائعات.				
6	ساعدت التشريعات في رفع مستوى مهنية الإعلاميين في التعامل مع المعلومات.				
7	ساعدت التشريعات على الحد من التضليل الإعلامي عبر شبكات التواصل الاجتماعي.				
8	تسهم التشريعات في تحقيق التوازن بين حرية التعبير والحد من الشائعات.				
9	ساعدت التشريعات على زيادة التزام وسائل الإعلام بالتحقق من مصادر الأخبار.				
10	أسهمت التشريعات في تعزيز ثقة الجمهور بالمؤسسات الإعلامية				

الجزء الثاني:- وعي الإعلاميين بالتشريعات الإعلامية والالتزام بها.

2- ما مستوى وعي الإعلاميين الأردنيين بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ومدى التزامهم بها في ممارساتهم المهنية اليومية؟

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
1	لدي معرفة كافية بالتشريعات الإعلامية الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي.				
2	أتابع باستمرار أي تعديلات أو تحديثات على التشريعات الإعلامية.				
3	أحرص على الالتزام بتطبيق التشريعات الإعلامية في ممارساتي اليومية.				
4	التدريب المستمر يسهم في رفع وعي الإعلاميين بالتشريعات الإعلامية.				
5	أجد التشريعات الإعلامية واضحة وسهلة الفهم بالنسبة لي.				
6	أشعر أن التشريعات تساعدني على ممارسة مهامي الإعلامية بمسؤولية.				
7	ألتزم بالمعايير القانونية عند صياغة الأخبار والتقارير الإعلامية.				
8	المؤسسات الإعلامية التي أعمل بها تحرص على تعريف العاملين بالتشريعات الإعلامية.				
9	أواجه أحيانًا صعوبة في تفسير بعض النصوص القانونية الخاصة بالإعلام.				
10	وعي الإعلاميين بالتشريعات يسهم في الحد من نشر الشائعات.				

الجزء الثالث:- التحديات والثغرات في تطبيق التشريعات الإعلامية.

3- ما أبرز التحديات والثغرات القانونية التي تعيق تطبيق التشريعات الإعلامية في مواجهة الشائعات، سواء من حيث النصوص القانونية أو آليات التنفيذ؟

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
1	بعض النصوص القانونية المتعلقة بالشائعات غير واضحة وتحتمل أكثر من تفسير.				
2	هناك ضعف في آليات الرقابة على تطبيق التشريعات الإعلامية.				
3	التشريعات لا تواكب سرعة تطور الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.				
4	ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية يحد من فعالية تطبيق التشريعات.				
5	الإجراءات القضائية المتعلقة بالشائعات بطيئة مقارنة بسرعة انتشارها.				
6	يوجد تداخل بين التشريعات الإعلامية وقوانين أخرى مثل قانون الجرائم الإلكترونية.				
7	غياب التوعية المجتمعية بالقوانين يجعل تطبيق التشريعات أقل فاعلية.				
8	بعض وسائل الإعلام تتجاوز التشريعات دون مساءلة واضحة.				
9	ضعف الموارد البشرية والفنية في المؤسسات الرقابية يعيق تنفيذ التشريعات.				
10	تعدد الجهات المسؤولة عن تطبيق التشريعات يؤدي إلى ازدواجية في التنفيذ.				

الجزء الرابع :- البيانات الشخصية

والأن بعد انتهائك من قراءة العبارات السابقة وبيان وجهة نظرك من حيث اتفاقك أو اختلافك مع كل عبارة أود أن أقدم شكري الجزيل على حسن تعاونكم وأرجو التفضل بالإجابة على الاسئلة التالية بوصع إشارة في المكان المناسب علما بأن المعلومات التي ستدلون بها ستستخدم فقط في تصنيف وجهات نظركم على العبارات السابقة ولن تستخدم في أي غرض أخر.

4- النوع الاجتماعي:-

□ ذكر

□ انثى

5- العمر :-

□ من 18- إلى 28 سنة

□ من 29- إلى 39 سنة

□ من 40- إلى 50 سنة

□ 51 سنة فأكثر.

6- المستوى التعليمي:-

□ دبلوم متوسط □ بكالوريوس

□ ماجستير □ دكتوراه

7- سنوات الخبرة:-

- □ أقل من 3 سنوات.
- □ 3 – 5 سنوات.
- □ 6 – 8 سنوات.
- □ 9 – 11 سنة.
- □ 12 سنة فأكثر.

8- التخصص الأكاديمي:-

- □ الصحافة
- □ الاذاعة والتلفزيون
- □ علاقات عامة وإعلان.
- □ الآداب
- □ العلوم
- □ تخصصات مختلفة.

9- نوع المؤسسة الإعلامية:-

- □ مؤسسة اعلام مرئي (تلفزيون).

- مؤسسة اعلام مسموع (الإذاعة).
- مؤسسة اعلام مطبوع يومية (الجريدة).
- وكالة أنباء.
- مواقع الكترونية.
- وسائل التواصل الاجتماعي.

وشكراً لكم على حسن تعاونكم

الملحق (2) **قائمة بأسماء السادة المحكمين لأسئلة الدراسة**

الاسم	التخصص	الجامعة
الأستاذ الدكتور ليث نصراوين	القانون العام	الجامعة الأردنية
الأستاذ الدكتور كامل خو رشيد	الإعلام	جامعة العلوم التطبيقية
الأستاذ الدكتور عزت حجاب	اتصال جماهيري وسياسات اعلامية	جامعة الشرق الأوسط
الأستاذ الدكتور أمجد القاضي	علاقات عامه وإعلان	جامعة اليرموك
الدكتورة سهير فهد محمد	الإعلام الرقمي والعلاقات العامة الرقمية	جامعة البلقاء التطبيقية
الدكتور حمدان عبدالقادر العيسى	القانون العام	جامعة عمان العربية
الدكتورة نفين عزت	الإعلان والإعلان الرقمي والرسوم المتحركة	جامعة البتراء